The effect of uncertainty in adopting the general requirements of strategic environmental assessment /exploratory study

اثر اللاتاكد في تبني المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي دراسة استطلاعية

أ.م. د. يعرب عدنان حسين السعيدي/ جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

الباحث / سيف صاحب موسى/ جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد

OPEN ACCESS

P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received: 17/9/2018
Accepted:16/10/2018

المستخلص

يهدف البحث الى بيان دور اللاتاكد في تبني المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي للدوائر الخدمية في محافظة بابل ودائرة البيئة. وذلك بالتركيز على مجموعة من المشاكل البيئية على الرغم من وجود جهود مبذولة للتعامل مع المشاكل البيئية الناتجة عن النشاطات الانسانية والقطاعات التنموية والخدمية المختلفة الا انها غير فاعلة للحد من تلك المشاكل وان الحلول الناتجة عن هذه العملية ليس لها جدوى على المدى البعيد، لذلك برز التقييم البيئي الاستراتيجي كاستجابة لهذه التحديات وقبل الذهاب خطوة بهذا الاتجاه وتبني النهج الاستراتيجي الجديد للتعامل مع القضايا البيئية فان اول ما يظهر لنا امام تطبيقه هو عنصر اللاتاكد. اذ يستمد البحث الحالي أهميته من الدور الحيوي والمهم الذي يمكن ان يؤديه التقييم البيئي الاستراتيجي في تفعيل قانون حماية البيئة على المستوى الاستراتيجي. وبلغت حجم العينة 180 فرداً موزعين على الدوائر خدمية في محافظة بابل مع البيئة (الماء، المجاري ،البلدية ،البلديات ،التخطيط العمراني ،البيئة).واهم النتائج هو وجود امكانية تبني جيدة للتقييم البيئي الاستراتيجي من خلال ما تم تحقيقه من قناعات مرتفعة لأفراد عينة البحث في كل ابعاد المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي والسبب في ذلك يرجع الى انه توجه معاصر يسهم في تعزيز الاداء وتطوير العمل وابرز التوصيات للبحث ضرورة تبني التقييم البيئي الاستراتيجي باعتباره الدعامة الاساسية في الحفاظ على البيئة في مختلف المجالات والنهوض بالواقع البيئي وزيادة التوعية البيئية في مختلف مفاصل الوزارة واقامة برامج توعية تشجع الافراد العاملين بمختلف الدوائر على الاهتمام بالجانب البيئي وضرورة استحداث اقسام وشعب بيئية كخطوة اولى في الدوائر الخدمية في محافظة بابل التي تفقر الى هذه الاقسام والشعب.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ اللاتاكد الاستراتيجي ،اللاتاكد الهيكلي، اللاتاكد الوظيفي ، التقييم البيئي الاستراتيجي ،المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي.

Journal of Economics and Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.111
Pages: 78- 103

*البحث مستل من رسالة دبلوم عالي في ادارة البلديات المعادل للماجستير

المقدمة

في ظل التطورات التي يشهدها العصر الحالي فضلا عن التغييرات الواسعة النطاق في مختلف مجالات الحياة اليومية ، ومن اهم التحديات التي يجب على ادارة المنظمات التعامل معها في ظل سرعة التغير والتعقيد وصعوبة التنبؤ الذي ينعكس باللاتاكد المرتفع ، والذي يفرض ضغوطاً على ادارة المنظمات بكيفية الاستجابة والتكيف معه ويتوجب على المنظمات التعرف على حالات اللاتاكد ومصادره وكيفية العمل على تجنبه ومن جانب اخر تواجه منظمات الاعمال اليوم تحديات بيئية متزايدة كان لابد من التفكير وبشكل متأني في امكانية خلق توازن بيئي وتقليل الاستنزاف الحاصل بالموارد ووضع قوانين جديدة تحد من عملية تلوث البيئة وعدم الاهتمام بها. لذلك برز التقييم البيئي الاستراتيجي ، كأحد أهم الادوات المهمة في تحقيق الحماية القصوى للبيئة ، بسبب تأثيراته المباشرة او غير المباشرة ، على السياسات والخطط والبرامج وكيفية تكاملها بنهج استراتيجي. وتكون البحث من اربعة محاور الاول منهجية البحث والثاني الاطار النظري والثالث الاطار العملي والرابع الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث :

يوجد غياب في تبني النهج الاستراتيجي في التعامل مع البيئة واستدامتها من خلال اعداد السياسات والخطط والبرامج وعند الذهاب خطوة بهذا الاتجاه وتبني النهج الاستراتيجي فان اول ما يظهر امام متخذ القرار هو عنصر اللاتاكد، اذ يعد اللاتاكد في بيئة الاعمال المعاصرة اساسي في نجاح او فشل أي استراتيجية وهو الذي سيحدد الاداء من خلال القدرة على استيعابه وجعله جزءاً من الاستنتاج ،والتقييم البيئي الاستراتيجي جزءاً من ذلك وليس استثناء، بمعنى ان التحديات التي يواجهها المخطط الاستراتيجي التي ترتبط بعنصر اللاتاكد سيواجهها كذلك العاملون في مجال التقييم البيئي الاستراتيجي هذا من جانب ، ومن جانب اخر على المستوى الميداني للممارسة التي يسعى الباحث غرسها في عينة البحث والمتمثلة في دوائر الخدمية في محافظة بابل مع دائرة البيئة، يوجد تحدي اساسي هو الافتقار الى ممارسات ميدانية في مجال التقييم البيئي الاستراتيجي، لذلك كيف يمكن ان ينعكس اللاتاكد على التقييم البيئي الاستراتيجي وهذه الاشكالية تم التعامل معها من خلال دراسة المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي، وما هي درجة اللاتاكد التي تواجهها عينة البحث على المستوى الاستراتيجي والهيكلي والوظيفي؟ وعندما تكون درجة التأكد مرتفعة هل سينعكس ذلك بشكل ايجابي على تبني المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي ام لا.

لذلك سيحاول البحث الاجابة على التساؤلات الاتية :

1- ما دور اللاتاكد وهل هي مرتفعة ام منخفضة في المستوى الاستراتيجي والهيكلي والوظيفي ؟
2- ما مدى توفر متطلبات تبني التقييم البيئي الاستراتيجي العامة التي ترتبط بالبيئة الخارجية ؟
3- هل دور اللاتاكد والتأكد سيكون عنصراً مؤثراً في تبني متطلبات التقييم البيئي الاستراتيجي العامة؟ تزداد درجة التأكد فان ذلك سيسهم في زيادة التبني ام لا ؟

ثانيا: اهمية البحث

1- زيادة وعي الادارة في عينة البحث بشان طبيعة اللاتاكد والمستويات التي يتم مواجهتها .
2- يستمد البحث الحالي أهميته من الدور الحيوي والمهم الذي يمكن ان يؤديه التقييم البيئي الاستراتيجي في تفعيل قانون حماية البيئة على المستوى الاستراتيجي. .
3- تقديم تصور لمتخذ القرارات للجوانب التي يمكن من خلالها تبني المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي.
4- تقديم تصور للإدارة العليا بشأن التوجهات المعاصرة في مجال التقييم البيئي الاستراتيجي لإدماج الاعتبارات البيئية في عملية اعداد السياسات والخطط والبرامج.
5- زيادة وعي صناع القرار بأهمية استيعاب اللاتاكد ودوره في تبني المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي

ثالثا: أهداف البحث

1- قياس اللاتاكد الذي يواجه عينة البحث في ظل اللاتاكد الاستراتيجي والهيكلي والوظيفي.
2- تشخيص المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي ومعرفة مدى العناصر التي تسهم في التبني والعناصر التي تحتاج مجهود من اجل تطويرها لجعلها داعمة لتبني التقييم البيئي الاستراتيجي
3- معرفة الامكانيات الحالية المتوفرة ضمن تشكيلات عينة البحث التي تسهم في تسهيل مهمة تنفيذ التقييم البيئي الاستراتيجي على مستوى الممارسات التي يمكن ان تقوم بها عينة البحث
4- قياس تأثير كل عنصر من عناصر اللاتاكد على المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي وتشخيص اي المتطلبات ستكون اكثر اهمية من اجل التركيز وتحقيق النتائج المرغوبة .

رابعا: المخطط الفرضي للبحث

الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث

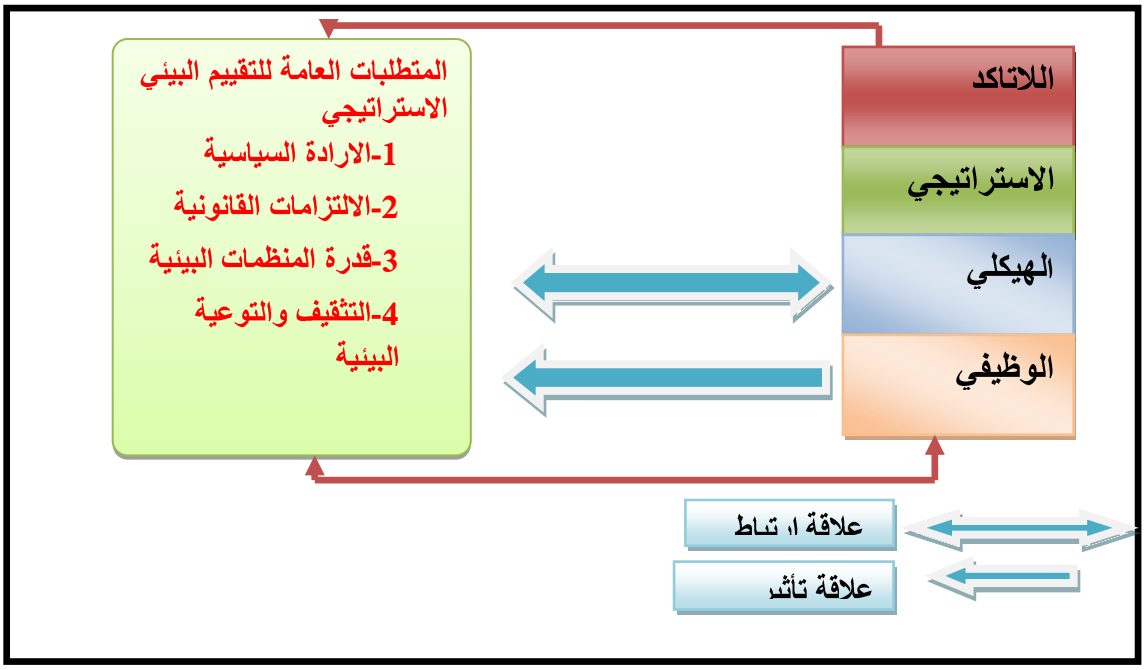

خامساً:فرضيات البحث :-

اولا: الفرضية الرئيسة الاولى توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين اللاتاكد والمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي
وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الثلاثة
أ- الفرضية الفرعية الاولى توجد علاقة ارتباط و تأثير ذات دلالة معنوية بين اللاتاكد الاستراتيجي والمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي
ب- الفرضية الفرعية الثانية توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين اللاتاكد الهيكلي والمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي
ج- الفرضية الفرعية الثالثة توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين اللاتاكد الوظيفي والمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي

سادسا: بناء مقياس البحث

يتكون مقياس البحث من قسمين رئيسين اخذت من الادبيات والبحوث العلمية الاجنبية وقسم على النحو الاتي : يتكون القسم الاول لمقياس البحث من بعد اللاتاكد والذي يتكون من ثلاثة ابعاد رئيسة (اللاتاكد الاستراتيجي ،اللاتاكد الهيكلي ، اللاتاكد الوظيفي) وقد اعتمد الباحث على هذه الابعاد وقام بتطويرها استنادا الى (Bordia et al.,2004) والذي يعد من الرواد في قياس ابعاد اللاتاكد على المستويات الثلاثة .والقسم الثاني والذي يشمل المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي فقد قام الباحث في اعتماد وتطوير هذا البعد الذي يتكون من اربعة ابعاد رئيسية (الارادة السياسية، الالتزامات القانونية، قدرة المنظمات البيئية ، والتثقيف والتوعية البيئية) بالاعتماد على (Hegazy,2010:297)& (Ezzat et at.,2017:11132) واللذان اعتمادا في دراستهما على بحوث سابقة امثال (Briffett et al.,2003:188). وكما موضح في الجدول (1)

الجدول (1) يوضح مقياس البحث

ت	المتغيرات الاساسية	المتغيرات الفرعية	عدد الفقرات	المصادر
1	اللاتاكد	الاستراتيجي	4	(Bordia et.al,2004)
		الهيكلي	4	
		الوظيفي	4	
-2	المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي	الارادة السياسة	5	&(Hegazy,2010:297) (Ezzat et al.,2017)
		الالتزامات القانونية	3	
		قدرة المنظمات البيئية	4	
		التثقيف والتوعية البيئية	3	

سابعا: مجتمع وعينة البحث :-

مجتمع البحث يتكون من ستة دوائر مختلفة وفئات متنوعة هي (دائرة الماء، دائرة المجاري، دائرة البلدية، دائرة البلديات، دائرة التخطيط العمراني، دائرة البيئة) ، وقد تم توزيع على الافراد المختصين (191) استبانة على افراد عينة البحث، وقد كان المفقود والتالف من الاستبانات بعدد (11) استبانة من الاستبانات الموزعة على شكل عينة قصدية اذ تم التركيز على الافراد الذين يرتبط عملهم بالقضايا البيئية وكيفية التعامل معها، وبذلك اصبح عدد افراد العينة (180) فرداً وكما موضح في الجدول (2)

الجدول (2) يوضح اعداد المختصين والمأخوذين كعينة للبحث

ت	اسم المنظمة دائرة الماء	اعداد المختصين المتاح	اعداد المختصين المأخوذ كعينة	اسم المنظمة دائرة المجاري	اعداد المختصين المتاح	اعداد المختصين المأخوذ كعينة
1	المعاون الفني	1	1	المعاونين	3	3
2	شعبة التخطيط والمتابعة	7	7	شعبة التخطيط والمتابعة	5	4
3	شعبة التنفيذ	7	6	شعبة التنفيذ	6	6
4	شعبة السيطرة النوعية	5	5	شعبة الاقضية والنواحي	3	3
5	شعبة الاقضية والنواحي	4	4	شعبة التشغيل	6	5
6	شعبة التشغيل	3	2	شعبة التصاميم	2	2
7	شعبة التصاميم	6	5	ادارة مشروع المعالجة	7	7
ت	اسم المنظمة دائرة البلدية	اعداد المختصين المتاح	اعداد المختصين المأخوذ كعينة	اسم المنظمة دائرة البلديات	اعداد المختصين المتاح	اعداد المختصين المأخوذ كعينة
1	المعاون الفني	1	1	المعاون الفني	1	1
2	شعبة التخطيط والمتابعة	8	7	شعبة التخطيط والمتابعة	7	7
3	شعبة تنظيم المدن	9	8	شعبة تنظيم المدن	8	7

4	شعبة الخلفات الصلبة والبينة	10	8	شعبة البينة	8	8
5	شعبة المشاريع	6	6	شعبة المشاريع	5	5
6	----	---	---	شعبة الاليات	2	2
ت	اسم المنظمة دائرة التخطيط العمراني	اعداد المختصين المتاح	اعداد المختصين المأخوذ كعينة	اسم المنظمة دائرة البيئة	اعداد المختصين المتاح	اعداد المختصين المأخوذ كعينة
1	المدير	1	1	القسم الفني	4	4
2	المعاون	1	1	قسم التخطيط والمتابعة	6	6
3	الشعبة الفنية	10	10	شعبة الاثر البيئي	4	4
4	وحدة التصاميم والمساحة	8	8	شعبة البيئة الحضرية	5	5
5	وحدة الدراسات	7	7	الشعبة القانونية	2	2
6	وحدة نظم المعلومات	3	3	شعبة التنمية المستدامة	3	2
7	---	---	----	شعبة الدراسات والتطوير	4	4
8	---	---	----	النظم البيئية الطبيعية	3	3

ثامنا: الصدق والثبات

وتم التحقق من ثبات الاستبانة بالاعتماد على اختبار(Cronbach's Alpha) ان الثبات الكلي لبعد اللاتاكد بلغ (0.789) والصدق (0.888) وهذا يدل على صدق وثبات عال لمتغير اللاتاكد وبلغ معامل الثبات الكلي لبعد المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي (0.806) والصدق (0.897) ويمتلك هذا البعد ايضا ثبات وصدق عاليين ومن خلال النتائج تبين ان معاملات الصدق والثبات كانت عالية مقارنة مع غيرها من الدراسات بحيث يمكن الاعتماد عليها وتعد صالحة لاستعمالها مجال البحث.

اهم الدراسات السابقة

1- دراسة (Bordia et al.,2004)

اللاتاكد أثناء التغيير التنظيمي: الأنواع والعواقب واستراتيجيات الإدارة

اختبر هذا البحث نموذجا يصنف اللاتاكد وعلاقته بالتغيير إلى ثلاثة أنواع مترابطة: الاستراتيجية والهيكلية والوظيفة وافترضت الدراسة أن الرقابة سوف تتوسط تأثير اللاتاكد المرتبط بالوظيفة على الإجهاد النفسي ، وأن التواصل الإداري والمشاركة في اتخاذ القرارات من شأنه أن يقلل من اللاتاكد ويزيد من الشعور بمستوى الرقابة الذاتية.المنهجية شملت متغيرات الدراسة (جودة اتصالات التغيير والمشاركة في اتخاذ القرارات واللاتاكد الاستراتيجي ، الهيكلي ، الوظيفي والرقابة والضغوط النفسية) حيث استخدمت طريقة الاستبيان وتم جمع البيانات من دائرة حكومية تم فصلها مؤخرا (أو إلغاء دمجها) عن إدارة حكومية أخرى تشارك في تقديم خدمات مختلفة على مستوى الدولة. وأرسلت الاستبيانات بالبريد إلى جميع موظفي المنظمة وبلغ عددهم 1283. وتم استرجاع 877 موظفا استمارة استبيان مكتملة، مما أدى إلى معدل استجابة بلغ 68.4 % .واهم النتائج هي ارتباط التواصل الاداري ارتباطا سلبيا باللاتاكد الاستراتيجي ، والمشاركة في صنع القرار مرتبطة ارتباطا سلبيا باللاتاكد الهيكلي والوظيفي، مما يشير إلى آليات مختلفة للتعامل مع أنواع اللاتاكد أثناء التغيير وكذلك المشاركة في صنع القرار مرتبطة ارتباطا إيجابيا بالشعور بالرقابة وترتبط سلبيا مع الضغوط النفسية. وتشير هذه النتائج إلى أن المشاركة في صنع القرار يمكن أن تقلل من الآثار الضارة الناجمة عن اللاتاكد من خلال السماح للموظفين بأن يكون لهم رأي في الشؤون التنظيمية ذات الصلة بالتغيير

2- دراسة (Hegazy,2010)

التقييم البيئي الاستراتيجي ونظام التخطيط العمراني في مصر

يدعو هذا البحث إلى اعتماد التقييم البيئي الاستراتيجي كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في عمليات التخطيط، نظرا لدوره في تعزيز ممارسة التقييم البيئي .وتطور الدراسة الحالية إطارا وإجراءات لإدماج التقييم البيئي الاستراتيجي في التخطيط العمراني المصري، لأغراض تحقيق التنمية المستدامة. والهدف الرئيسي من هذه الرسالة، تبحث الدراسة في السياق المصري من أجل استكشاف حالة وإمكانيات اعتماد التقييم البيئي الاستراتيجي ويجرى تحليل مقارن ل 10 أنظمة لتطبيقات مختارة من أجل استكشاف الممارسات الدولية، وتحديد كيفية تنظيم نظم التقييم البيئي الاستراتيجي في هذه البلدان. ويساعد ذلك في وضع إطار للبدائل المتعلقة بالعناصر الأساسية للهيكل البيئي الاستراتيجي، ثم نموذج عام لتصميم نظم التقييم البيئي الاستراتيجي الذي يستخدم كدليل لتصميم نظام التقييم البيئي الاستراتيجي في مصر. وتم إجراء 42 مقابلة للحصول على أدلة على الأوضاع الفعلية في هذا المجال وتمحورت اسئلة المقابلة في ثلاث محاور اساسية وهي القضايا الرئيسة المتعلقة بعوامل البيئة للتقييم البيئي الاستراتيجي (الارادة السياسية والالتزامات القانونية وقدرة المنظمات البيئية والتثقيف والتوعية البيئية وتنفيذ الاثر البيئي والدراية التقنية) و المهام المتوقعة من التقييم البيئي الاستراتيجي وإطار التقييم البيئي الاستراتيجي المقترح (تشريع التقييم البيئي الاستراتيجي وادارة التقييم البيئي الاستراتيجي وعملية التقييم البيئي الاستراتيجي) واهم النتائج هذه الدراسة هي ضرورة إدخال التقييم الاستراتيجي للبيئة للتغلب على التحديات التي تواجه البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في عملية التنمية في مصر. و إن إمكانات الاستيعاب المستقبلية للتقييم الاستراتيجي للبيئة في مصر عالية ، ويجب أن يتكيف شكلها ونطاقها مع احتياجات البلد وتقدم هذه الرسالة مثالاً مفيداً وخبرة يمكن لأي بلد نام أن يتخذها ويتكيف معها .

3- دراسة (Ezzat et al.,2017)

صياغة المعايير التقييم البيئي الاستراتيجي ؛ دراسة الحالة المصرية

تناقش هذه الدراسة أهمية صياغة معايير التقييم البيئي الاستراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أعلنتها الأمم المتحدة وتم التصديق عليها من قبل مصر. وتركز الدراسة على كيفية الوصول إلى التقييم البيئي مناسب ينطبق على الوضع المصري. وتهدف الدراسة الى تحديد أهمية التقييم البيئي الاستراتيجي وإدخال أبعاد وعوامل التقييم البيئي الاستراتيجي وصياغة معايير التقييم البيئي الاستراتيجي ومتطلبات تطبيقها وتطبيق معايير التقييم البيئي الاستراتيجي على الوضع المصري. وقد بحثت هذه الدراسة بعض دراسات الحالة الدولية للتحقق من المعايير المستخدمة في التقييم البيئي الاستراتيجي. ثم اختيار المعايير المناسبة للوضع المصري بعد تحليل دراسات الحالة ثم إجراء استبانة لجمع وجهات نظر الخبراء وتحليلها وتم اختيار ثلاث مجموعات من الخبراء حيث تكونت المجموعة الأولى من الأكاديميين والخبراء الاستشاريين واما المجموعة الثانية من المديرين التنفيذيين والمجموعة الثالثة من صانعي القرار وتمت وإجراء المقابلات معهم للحصول على معايير التقييم البيئي الاستراتيجي. وأخيرا تم تقديم معايير التقييم البيئي الاستراتيجي والتي تصنف هذه المعايير إلى مجموعة من المعايير الأساسية: الإرادة السياسية، والولاية القانونية، وقدرة المنظمات البيئية، وتنفيذ التقييم البيئي الاستراتيجي والتعليم والوعي البيئي، وأخيرا الاعتراف الاجتماعي ودور المجتمع المدني. وكانت نتائج البحث عرضا مبتكرا للمنهجية وحقق أهداف صياغة معايير التقييم البيئي الاستراتيجي التي سيتم تطبيقها على الوضع المصري. وهكذا، حقق البحث إضافة علمية من خلال الوصول إلى معايير التقييم البيئي الاستراتيجي على جميع مستويات التخطيط.

المحور الثاني / الاطار النظري

اولا: اللاتاكد

1- مفهوم اللاتاكد Concept of uncertainty

يعد التحدي الاساسي أمام المنظمات ومسؤوليها عبر التاريخ الحاجة للتعامل مع اللاتاكد بشأن المستقبل وهكذا ، وجدت المنظمات ذاتها محصورة بين مدخلات غير مؤكدة وظروف بيئية من جهة والنواتج المرغوبة من جهة أخرى مع محدودية حرية العمل ، لذلك يسعى المديرون إلى مواءمة منظماتهم مع هذه البيئات (Chawla et al.,2012:201). وعلى الرغم من الاهتمام النظري والتجريبي الممتد على مدى عقود ، لا يزال هناك غموض كبير فيما يتعلق بمفهوم اللاتاكد فضلا عن استخدامه في البحوث الاستراتيجية والأبحاث التجريبية التي تشتمل على اللاتاكد، فالتباين في معالجة اللاتاكد واستخدامه يؤدي إلى تباطؤ التقدم في فهمنا لكيفية تأثير اللاتاكد في القرارات والنتائج الاستراتيجية للمنظمات (Chintakananda et al., 2015:55). ترجع المفاهيم المبكرة للاتاكد إلى علماء الإدارة مثل (Knight ,1921) و (March and Simon, 1958) ، الذين جادلوا بأن بيئة الأعمال في المنظمة غير مستقرة بطبيعتها، وأن عدم الاستقرار يخلق حالة من اللاتاكد للمديرين عندما لا يكونوا واثقين من أنهم يستطيعون التنبؤ بما ستكون عليه التغييرات الرئيسية (Vecchiato, 2012b:388).

ومن وجهة نظرنا فان الغموض بالمفهوم يرتبط بتعدد مصادر اللاتاكد فمنها ما يرتبط بالبيئة الخارجية او بالأفراد وقدرتهم على التحليل ومنها ما يرتبط بسيكولوجية التفكير والتفكير الجامعي والذكاء الاصطناعي ، لذلك فان كل هذه المجالات تسمح بتقدم جوانب مهمة لدراسة اللاتأكد.

ويعد مفهوم اللاتاكد اساسيا في الأدبيات المتعلقة بالاستراتيجية والمنظمة، واللاتاكد هو قضية رئيسية بالنسبة لصانعي القرار الاستراتيجيين المسؤولين عن الحفاظ على ميزة المنظمة (Vecchiato, 2012a:436) واللاتاكد يشمل المخاطر والغموض و قد تتأثر تصورات اللاتاكد بتكرار التغييرات في الأنشطة ذات الصلة ودرجة الاختلاف التي ينطوي عليها كل تغير ودرجة عدم الانتظام في نمط التغيير الشامل - بمعنى "تقلب" التغير (Priem et al., 2002:727). وفقا ل(Knight, 1921) لم تكن المخاطر تعرف ما هي الأحداث المستقبلية التي ستحدث ولكن لديها القدرة على تقدير الاحتمالات في حين أن اللاتاكد يتعلق بعدم معرفة الاحتمالات (Subramaniam et al., 2011:135). وأصبح فهم المخاطر واللاتاكد أمراً مهماً بالنسبة لأجزاء مختلفة من المنظمة حتى تتمكن من العمل معه (Bredmar, 2015:44).

وكلما زاد عدد الأحداث الخارجية وتنوعها ، زادت درجة التعقيد و يشير معدل التغيير إلى تكرار التغييرات التي تحدث في بيئة المنظمة عندما يكون معدل التغيير مرتفعاً ، تتغير الأنشطة والأحداث الخارجية بسرعة ، لذا لا يملك صانعي القرار معلومات دقيقة عنهم. ومع زيادة التعقيد ومعدل التغيير في القطاعات البيئية ، يزداد أيضا مقدار اللاتاكد الذي يراه كبار المديرين (Daft et al., 1988:125).

وعرف(Duncan,1972) اللاتاكد بانه نقص المعلومات المتعلقة بالعوامل البيئية المرتبطة بحالة اتخاذ قرارات معينة ، دون معرفة مخرجات اي قرار محدد (Hammad et al., 2013:317).وعرف اللاتاكد بانه عدم القدرة على تحديد معنى الأحداث ويحدث في الحالة التي يتعذر على صانع القرار تعيين قيم محددة للأشياء والأحداث أو أنه غير قادر على التنبؤ بدقة بالنتائج (Royer, 1987:271) . وهو الصعوبة التي تواجهها المنظمات في التنبؤ بالمستقبل ، والذي يأتي من المعرفة غير الكاملة (Beckman et al., 2004 :260).وعرف كحالة إدراكية منتجة للقلق تتم إدارتها من خلال سلوكيات تسعى للحصول على المعلومات (Brashers and Hogan, 2013:1242).

2-اسهام (Bordia et al., 2004) : ومن اهم الابعاد التي سوف تعتمدها الدراسة الحالية هي (اللاتاكد الاستراتيجي ،اللاتاكد الهيكلي ، اللاتاكد الوظيفي) والتي طورها هذه الابعاد الثلاثة بالاعتماد على التصنيفات في السياق التنظيمي لكل من (Jackson& Schuler and Vreden burgh, 1987) والتي من خلالها يمكن قياس اللاتاكد على ثلاثة مستويات من التحليل :هي التنظيمية (اللاتاكد حول بيئات الخارجية) والمجموعة (اللاتاكد فيما يتعلق بهيكل المنظمة) الفرد(اللاتاكد حول المهام والادوار الوظيفية)

وتسعى المنظمات إلى الحد من اللاتاكد من خلال معالجة هذه الأبعاد المختلفة وبالتالي يمكن تقليل اللاتاكد من خلال الحصول على قدرة أكبر على الوصول إلى القدرات ، أو زيادة كمية الموارد ، أو تحسين التحكم في علاقاتها الثنائية مع المجهزين والمنافسين والزبائن (Charlebois and Camp, 2007:259).

أ-اللاتاكد الاستراتيجي:

اللاتاكد الاستراتيجي هو مجموعة من اوجه اللاتاكد التي يعتقد المديرون أنه يجب مراقبتها شخصياً لاستراتيجية منظمتهم المراد تحقيقها وبشكل أكثر تحديداً ، يعرّف اللاتاكد الاستراتيجي بأنه التهديدات والفرص الناشئة التي يمكن أن تبطل الافتراضات التي تستند إليها استراتيجية الأعمال الحالية وهذه التهديدات والفرص الناشئة لا يمكن معرفتها مسبقا وتظهر بشكل غير متوقع مع مرور الوقت باختصار ، يؤدي اللاتاكد الاستراتيجي إلى تركيز المديرين على الفهم وطرح الأسئلة حول أفضل السبل لإعادة تنظيم استراتيجيات أعمالهم لتحقيق رؤيتهم الإستراتيجية (Cheng and Humphreys, 2016:515). وتم تعريفه على أنه اللاتاكد الملحوظ في القطاعات المهمة استراتيجيا (Boyd and Fulk, 1996:1). وحدد (Duncan,1972) اللاتاكد التغير والتعقيد في البيئة ، ومن ثم فإن التعريف المتكامل لـ اللاتاكد الاستراتيجي هو "ادراك التغير والتعقيد في القطاعات البيئية ذات الصلة (Suh et al.,2004:1003)

ب-اللاتاكد الهيكلي

يشير اللاتاكد الهيكلي ، إلى اللاتاكد الناشئ عن التغييرات في اساليب العمل الداخلية للمنظمة ، والتي غالبًا ما تشتمل إعادة الهيكلة التنظيمية وخلالها يتم دمج وحدات العمل ، وحل أقسام غير مربحة ، وترسيخ قواعد العمل الجماعي وهذه التغييرات تخلق حالة من اللاتاكد فيما يتعلق بسلسلة اصدار الاوامر والمساهمة النسبية وحالة وحدات العمل والسياسات والممارسات وكذلك مع الاندماجات ، على سبيل المثال ، غالبا ما يكون هناك مجموعة من وحدات الأعمال حيث يتم إعادة توزيع الخدمات ، و نقل الموظفين فعليا إلى أجزاء مختلفة من المنظمة (Bordia et al., 2004:510) . قد يكون الهيكل التنظيمي مشروط بدرجة الاستقرار أو التأكد في البيئة الخارجية للمنظمة. وجد Lawrence and Lorsch أن الإدارات التي تواجه أعلى مستويات اللاتاكد كانت أدنى من حيث عدد مستويات الإدارة ، واستعمال المكافاة الرسمية وانظمة الرقابة ، وإضفاء الطابع الرسمي ، والتقييس كما اعتمدت هذه الإدارات على التشاور أكثر وأقل على التسلسل الهرمي الرسمي لحل النزاعات (Tompkins,2005:256).

ج-اللاتاكد الوظيفي

اللاتاكد الوظيفي يشمل اللاتاكد فيما يتعلق بأمن الوظيفة وفرص الترقية والتغييرات في الدور الوظيفي وحالات اللاتاكد المرتبطة بالعملية منتشرة على نطاق واسع في المنظمات المتغيرة وتؤدي التغييرات في هيكل أو تصميم المنظمات ، وإدخال التكنولوجيا الجديدة ، وتقليص الإنتاج المحسوب إلى تغييرات في الأدوار الوظيفية وايجاد حالة اللاتاكد المتعلقة بالعمل ، وانعدام الأمن فيه (Bordia *et al.*, 2004:511).

يرتبط اللاتاكد في الموظفين مع دوران سريع والإجهاد جنبا إلى جنب مع الآثار السلبية على الرضا الوظيفي والالتزام والثقة ويشعر الناس بعدم السيطرة في جو من اللاتاكد ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى القلق والمزيد من التوتر والعجز الملموس وأداء أقل ويمكن أن يعزى سبب رئيس من أسباب الإرهاق النفسي في الموظفين إلى اللاتاكد الناشئ عن بيئة متغيرة وديناميكية (Walton, 2009:335) .

ثانيا: التقييم البيئي الاستراتيجي

1- مفهوم التقييم البيئي الاستراتيجي:(concept of Strategic environmental assessment)

يعد التقييم البيئي الاستراتيجي نهج جديد نسبياً وسريع التطور، وليس هناك توافق في الآراء أو اتفاق دولي لحد الان بشان حدودها أو خصائصها الدقيقة (Dalal-Clayton and Sadler,2005:10). وينبغي أن يتبع مفهوم التقييم البيئي الاستراتيجي بعض المبادئ التوجيهية، ولكن العملية يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة اذ ينبغي أن يتلاءم التقييم البيئي الاستراتيجي مع عمليات صنع القرار القائمة (Roura and Hemmings,2011:506).

فالتقييم البيئي الاستراتيجي واحدا من أكثر الأدوات استعمالاً على الصعيد الدولي للمساعدة في إدماج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات (Gimpsey and Morgan,2013:56)وتجري ممارسات التقييم البيئي الاستراتيجي بأشكال متنوعة وتتفاوت متطلبات التقييم البيئي الاستراتيجي من دولة إلى أخرى، والحجة الرئيسة هنا تكمن في وجود عناصر معينة مطلوبة لإجراء تقييم تحمل طابع التقييم البيئي الاستراتيجي (Noble,2003:128).

من وجهة نظرنا فان هذا التنويع اسهم بشكل ايجابي في اغناء التقييم البيئي الاستراتيجي وتعزيز الممارسات على مستوى العالم .والسبب في ذلك لا يرجع فقط الى اختلاف القوانين وطرائق اتخاذ القرار، ولكن وبشكل جوهري يرجع الى وجود حاجة الى تطوير ممارسات ريادية تسهم في الحفاظ على البيئة .

ويستعمل التقييم البيئي الاستراتيجي في جميع أنحاء العالم لتحديد وتقييم الأثر المحتمل وايضا يغطي العديد من المجالات، واحد منها هو تحليل النظم الاجتماعية والاقتصادية والعمليات (Tamosaitien and Kaplinski,2013:662). ويستعمل في التقييم البيئي للسياسات والخطط والبرامج فوق مستوى المشروع منذ أواخر الثمانينات (Fischer &Onyango,2012:253). وعلى مدى فترة من الزمن، برز التقييم البيئي الاستراتيجي كأداة تكمل التقييمات البيئية القائمة على المشاريع وأدوات التخطيط الأخرى والأساس المنطقي وراء هذا المفهوم هو وجود قيود على عمليات التقييم البيئي القائمة على المشاريع التي لا تتناسب تماما للتعامل مع قضايا السياسة العامة الأوسع نطاقا (Fasina& Seck ,2016: 23). ووصف Sadler and (Verheem,1996) عملية التقييم البيئي الاستراتيجي كمنهجية لتقييم وتوقع عواقب القرارات المتخذة قبل مرحلة المشروع والغرض منه هو ضمان معالجة الاعتبارات والبدائل البيئية في أقرب وقت ممكن(Short et al. ,2004:179).هو شكل من أشكال تقييم الأثر، وقد تم تطويره لتوفير عملية منظمة لإدراج الأبعاد البيئية في القرارات المتعلقة بالسياسات والتخطيط (Whynacht ,2014:13) .ويعد التقييم البيئي الاستراتيجي عملية لتحليل ومعالجة الآثار البيئية والصحية للسياسات والخطط والبرامج المقترحة أو المبادرات الاستراتيجية الأخرى (مثل التشريعات أو اللوائح). ويمكن تطبيقها في جميع مراحل ومستويات صنع القرار وعلى الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الوطني (Garfi et al.,2011:666) . وعرفه (Sadler&Verheem,1996) بانه عملية منهجية لتقييم العواقب البيئية المقترحة للسياسات أو الخطط أو البرامج لضمان إدراجها بشكل صحيح ومعالجتها بشكل مناسب في أبكر مرحلة ممكنة من عملية صنع القرار، على قدم المساواة مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية (Qinhua et al.,2006: 46) وعرفه Brown and Therivel (2000) عملية تطبيق تقييم بيئي للسياسات والخطط والبرامج (Hayes,2013:38). وهو عملية منهجية لتحديد الآثار البيئية للسياسات والخطط والبرامج والتنبؤ بها والإبلاغ عنها والتخفيف من حدتها (Reid, 2005:6) . ويمكن ان يعرف التقييم البيئي الاستراتيجي بأنه أداة إطار استراتيجية تساعد على إيجاد سياق إنمائي نحو الاستدامة، من خلال دمج قضايا البيئة والاستدامة في عملية صنع القرار، وتقييم الخيارات الاستراتيجية للتنمية وإصدار مبادئ توجيهية للمساعدة في التنفيذ (Partidário,2012:11).

2- ابعاد المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي

وهناك متطلبات عامة يجب توافرها عند محاولة تبني التقييم البيئي الاستراتيجي التي تعبر الداعم الاساسي والمهم لعملية التقييم البيئي الاستراتيجي والتي يجب دراستها ومعرفتها لتحديد امكانية تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي وتعد الحوافز الداعمة للعملية و في الاصل اول من تطرق الى المتطلبات العامة (Briffett et al., 2003: 188) كمشروع بحثي في جامعة سنغافورة الوطنية لمراجعة حالة تنفيذ إجراءات تقييم التأثير البيئي والتحقيق في حالة ومتطلبات التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) في آسيا والتحقيق في الخصائص الفيزيائية الحالية شملت ست دول هونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا والفلبين وسريلانكا وفيتنام وبعدها اجريت دراسات عديدة في هذا المجال امثال دراسة (Hegazy,2010) ودراسة (Ezzat et al.,2017) وتمت دراسة مجموعة من المتطلبات من قبل الباحثين وهي كالاتي:

أ-الارادة السياسية

الإرادة السياسية يمكن تعريفها أنها تشجع وتدعم التقييم البيئي الاستراتيجي في أعلى مستويات عملية صنع القرار، ويمكن تأكيد الإرادة السياسية من خلال نشر ميثاق بيئي وطني والبيانات الرسمية المقدمة لدعم التوجهات نحو القضايا البيئية على المستوى الاستراتيجي، أو بمبادرة "الحكومة الخضراء" (Briffett et al. ,2003:191). ويتمتع التقييم البيئي الاستراتيجي بفرصة أفضل بكثير ليصبح عمل منهجي وشامل إذا كانت الحكومة ملتزمة بدمج الاعتبارات البيئية على مستوى السياسة والعكس صحيح أيضا. وتفترض الإرادة السياسية التزاماً بتوفير الموارد اللازمة لإجراء وتنفيذ التقييم البيئي الاستراتيجي والاتفاق حول الأدوار والمسؤوليات والمساءلة فيما يتعلق بالبيئة (Davey,1997:26). ويعد الدعم السياسي القوي أحد أهم العوامل في تطوير نظام تقييم بيئي استراتيجي فعال وكذلك حاجة الدعم السياسي من الحكومة لتعزيز تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي وتشجيع النظر في نتائج التقييم البيئي الاستراتيجي عند اتخاذ قرار نهائي بشأن السياسة العامة والخطط والبرامج. ويرى Partidario (1996) أن الدعم السياسي المفتوح والفعال هو شرط أساسي لتطوير وتنفيذ نظم التقييم البيئي الاستراتيجي، اذ أنه سيساعد على ضمان الاتي (Hegazy, 2010: 31):

1- المعلومات البيئية المقدمة كافية وذات نوعية جيدة .
2- أصحاب المصلحة المعنيين يشاركون في عملية تشاركية مفتوحة .
3- صنع السياسات ، والتخطيط ، وتطوير برامج السلطات تخضع للمساءلة.
4- يتم أخذ نتائج التقييم البيئي الاستراتيجي في الاعتبار عند اتخاذ القرار.

ويكون الالتزام السياسي ضرورياً لضمان تفعيل التقييم البيئي الاستراتيجي في مرحلة مبكرة من عملية اتخاذ القرار بشأن التنمية ومع ذلك، هناك تقدير محدود من كل من الحكومات ومؤيدي إمكانية التقييم البيئي الاستراتيجي لتحريك التقييم البيئي، على مستوى السياسات والخطط والبرامج، والشكوك حول قوة النتائج، لكن المقاومة السياسية ليست فريدة من نوعها بالنسبة إلى التقييم البيئي الاستراتيجي ولكن توجد مقاومة بشكل عام للتحولات في السياسة أو إلى سياسات وإجراءات قد تفضح عمليات اتخاذ القرار الحكومية (Ketilson,2011:10).

ب-الالتزامات القانونية

الالتزامات القانونية ذات أهمية لضمان تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي بطريقة متناسقة، مما يعطي تأكد للجهات الفاعلة للمشاركة في كل من عمليات التقييم البيئي الاستراتيجي والسياسات والخطط والبرامج وعادة ما يتم وضع الالتزامات القانونية في التشريعات والإرشادات واللوائح والتعليمات المتعلقة بالبيئة التي هي أيضا في بعض الأحيان تكون أساس للتقييم البيئي الاستراتيجي (Fischer,2007:21) ويشمل الالتزامات القانونية تقييم الأثر البيئي والتشريعات المتكاملة لحماية البيئة مع وجود اقسام ادارية مستقلة لتطبيقها (Briffett et al. ,2003:191). وفيما يتعلق بإمكانية إجراء تقييم بيئي استراتيجي ، قد تكون تشريعات تقييم الأثر البيئي والتشريعات المتكاملة لحماية البيئة أساساً داعماً لتطوير التقييم البيئي الاستراتيجي وفي هذا السياق، حيثما توجد أحكام محددة لتقييم الأثر البيئي، يمكن أن يوفر ذلك أساساً لأحكام التقييم البيئي الاستراتيجي فضلا عن الى ذلك ، فإن إنشاء تشريع بيئي متكامل هو أيضا أحد أهم الدعائم لاعتماد تشريعات التقييم البيئي الاستراتيجي وأخيراً، يمكن القول إن كلاً من الدعم السياسي القوي والالتزامات القانونية المحددة جيداً إما في شكل تشريعات لتقييم الأثر البيئي أو التشريع البيئي المتكامل تشير إلى إمكانات جيدة لاعتماد وتنفيذ التقييم البيئي الاستراتيجي(Hegazy,2010:32). ويتأثر التقييم البيئي الاستراتيجي أيضا بالترتيبات الإدارية والقانونية داخل الحكومة وتوجد حاليًا ثلاث فئات رئيسة من أحكام التقييم البيئي الاستراتيجي في جميع أنحاء العالم: 1) التشريعات، 2) توجيهات مجلس الوزراء أو الأوامر الإدارية 3) إرشادات أو سياسة تشغيلية (Davey,1997:23).

واقترح العديد من المؤلفين أن أنظمة التقييم البيئي الاستراتيجي يجب أن تستند إلى أحكام قانونية واضحة ، والتي يمكن تطبيقها لضمان الامتثال وبدون وجود نوع من الحوافز لصانعي القرار للوفاء بالتزامات التقييم (مثل المتطلبات القانونية ، وإنفاذ الالتزامات ، والعقوبات لعدم الامتثال) لتشجيع تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي ، وقد يكون للتقييم البيئي الاستراتيجي تأثير محدود على عملية صنع القرار. من هذا المنظور ، يجادل Noble (2005) بأن التزام المنظمة من خلال التشريع أمر بالغ الأهمية لتنفيذ وممارسة التقييم البيئي الاستراتيجي ويمكن أن يوفر السند القانوني لإمكانية التطبيق الفعال وبالتالي يعد وسيلة أكثر قوة لتحفيز الامتثال لالتزامات التقييم البيئي الاستراتيجي(Kirchhoff,2011:90).

ج- قدرة المنظمات البيئية

قدرة المنظمات البيئية تكون ذات أهمية إذا أريد تنفيذ عملية التقييم البيئي الاستراتيجي بطريقة فاعلة، ويمكن الإشارة إلى قدرة المنظمات من خلال وجود وزارة للبيئة أو وكالة بيئية مستقلة ، المسؤولة عن حماية البيئة وتنفيذ عمليات التقييم البيئي (Briffett et al. ,2003:191).ويمكن أيضا تحديد قدرة المنظمة من خلال دراسة ما إذا كانت هناك مسؤولية خطية واضحة من السلطات الوطنية من خلال السلطات الإقليمية والمحلية ، أم لا. ويسمح النظام المتدرج للسياسات والخطط والبرامج ذات المستوى العالي بوضع سياق للإجراءات على مستويات أدنى و يمثل وضوح المسؤوليات على مستوى الإدارات المختلفة وعبر الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية دعما رئيساً للتقييم البيئي الاستراتيجي ويرى Fischer(2005) إنه من الممكن تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي بفاعلية ، إذا تم وضع نظام التقييم البيئي الاستراتيجي الذي يحدد المهام بشكل واضح للمشاركين المختلفين ، ويساعد ذلك على التخطيط المتكامل من خلال تسهيل اتباع نهج مشترك للأهداف والبدائل والمنهجيات والنتائج النهائية، ويعتمد اتخاذ القرار المتكامل على التعاون والتنسيق بين المنظمات وداخلها. وقد تكون الإدارات المنفصلة وحتى الوحدات داخل الإدارات منسقة بشكل سيئ وقد تفتقر الهياكل بصفة عامة إلى المرونة اللازمة لإعادة توزيع السلطة وفتح قنوات اتصال جديدة ونتيجة لذلك ، يتطلب التقييم البيئي الاستراتيجي الفعال قدراً أكبر من التنسيق والتعاون عبر المنظمات وداخلها (Hegazy,2010:32).ومن الضروري تقييم الأنظمة القائمة لمعالجة الروابط البيئية مع الأهداف والقضايا السياسية الرئيسة. ويشمل ذلك ، على وجه الخصوص ، تقييم مدى قدرة البلد التنظيمية المجهزة على إدارة التأثيرات البيئية غير المؤكدة أو غير المتوقعة والاستفادة من الفرص البيئية وهناك خبرة كبيرة بين المانحين والحكومات الشريكة في إجراء التقييمات للمنظمات ويعد التحليل البيئي للدولة مثالاً حاضراً ويمكن أن يكون نقطة دخول فعالة شريطة ألا يقتصر التركيز على المنظمات والقدرات البيئية ، بل يجعل الصلة بالمنظمات الاقتصادية والاجتماعية(OECD ,2006:51) .

ودعا البنك الدولي (2005) إلى وضع إطار أكثر فاعلية للتقييم البيئي الاستراتيجي للسياسات التي تتناول بشكل مباشر ابعاد المنظمة والحكم وثم اقترحت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التقييم البيئي الاستراتيجي الذي يركز على المنظمة كنهج لتقييم الاقتصاد السياسي والعوامل التنظيمية بالإضافة إلى التأثيرات المحتملة وأشار (Ahmed and Sánchez-Triana, 2008) إلى أن التقييم البيئي الاستراتيجي الذي يركز على المنظمة يركز على "تقييم قدرة الإطار التنظيمي والسياسي لاكتشاف المخاطر البيئية وقدرتها على إدارتها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة" (Zhu et al.,2010:157).

د-التثقيف والتوعية البيئية

التعليم البيئي ، كما هو محدد في إعلان Tbilisi (UNESCO, 1978)، هو عملية تعلم تزيد من معرفة الناس وتوعيتهم بالبيئة والتحديات المرتبطة بها ، وتطور المهارات والخبرات اللازمة للتصدي للتحديات وتشجع المواقف والدوافع والالتزامات تجاه اتخاذ قرارات مستنيرة واتخاذ إجراءات مسؤولة (Hegazy,2010:33).وذكر (Briffett et al. ,2003:191) بأنه يمكن الترويج للتعليم البيئي من خلال نظام التعليم الرسمي على المستويات الابتدائية والثانوية والجامعية أو انشطة التدريب المهني ويمكننا القول إن الوعي البيئي العام يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تعزيز الحكومة الحساسة تجاه البيئة .

ومن أجل تحقيق الرغبة في التعاون في صنع القرار الاستراتيجي ، يجب على جميع المعنيين (أي الإدارات والوكالات والسياسيين وغيرهم) أن يدركوا أنفسهم كفاعلين حقيقيين في السياسة والخطة والبرنامج وعملية التقييم البيئي الاستراتيجي وفيما يتعلق بهذا ، هناك حاجة إلى النظر في نوعين من الوعي: الوعي المعرفي ، اذ المعرفة هي المتغير السائد ، والوعي الاجتماعي ، وقد تؤثر الاتصالات والقيم بين مختلف الجهات الفاعلة على اعادة صياغة قضايا السياسات (Fischer, 2007:22). وفي المجتمعات ذات الوعي البيئي المتقدم ، يكون من الأسهل التأثير على اتخاذ القرارات في القضايا البيئية.

العلاقة بين التقييم البيئي الاستراتيجي واللاتاكد

في العقود الأخيرة ، أدى الوعي بتعدد الأبعاد وتعقيد عملية التخطيط إلى اعتماد نهج تقييم جديد لدعم عملية صنع القرار ، وذلك بهدف دمج عناصر مختلفة (بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأيكولوجية البيئية والتقنية) ، والحد من عناصر اللاتاكد ، وتشجيع مشاركة أنواع مختلفة من أصحاب المصلحة (Torrieri and Bata,2017:1). وعادةً ما يتعامل التقييم البيئي الاستراتيجي مع المجالات الكبيرة والأعداد الكبيرة من المشاريع ، وبالتالي سيكون هناك لاتاكد بشأن التأثيرات المحتملة للعمل الاستراتيجي وغالباً ما تتأثر تنبؤات التقييم البيئي الاستراتيجي بوجود مستويات عالية من اللاتاكد (Hegazy,2010:25). يعتبر التقييم البيئي الاستراتيجي أساسا لترجمة المستقبل بهدف تقديم الدعم لعمليات اتخاذ القرار في ظل ظروف اللاتاكد وندرة المعلومات (Geneletti,2011:145). وبالنظر إلى التعقيد ، واللاتاكد ، والاتساع في القضايا والمقاييس المتضمنة على مستوى السياسة والتخطيط والبرامج ، فإن التقييم على المستوى الاستراتيجي يتطلب نهج مختلفا مقارنة بمستوى المشروع فإن السؤال لا يتعلق بمعرفة ما سيحدث في المستقبل ، بل عن معرفة كيفية تخطيط وتوجيه الإجراءات التي يمكن أن تساعد في تشكيل وبناء مستقبل مرغوب، وهذا هذا ذو أهمية أساسية للتقييم البيئي الاستراتيجي Kirchhoff et al.,2011:13).واحدة من اكثر القيود الرئيسية التي تجعل من هذا التكامل والممارسة صعباً هي المستويات العالية من اللاتاكد (Hegazy,2010:25). والتعامل مع اللاتاكد لدى التقييم البيئي الاستراتيجي على مستوى السياسة قدر كبير من اللاتاكد المرتبط به ، خاصة فيما يتعلق بالتنبؤ بالتأثيرات البيئية وقد يعني عدم وجود إرشادات أو أطر واضحة لمعالجة اللاتاكد وأن المسؤولين يفضلون تجنب هذه المشكلة وكذلك بالنسبة لاستجابة معالجة القضايا على المستوى الاستراتيجي هو أنه لا يزال هناك قدر كبير من اللاتاكد فيما يتعلق بحجم وتصميم المشروع والعمليات التي قد تشكل جزءا من التنمية ونتيجة لذلك ،لن يكون من الممكن التنبؤ بدقة الاثار المحتملة لمشروع ما أو تصميم التخفيف المناسب (Brady,2005:210).

المحور الثالث/الاطار العملي

ويتناول هذا الاطار جزيئن رئيسين اولهما وصف عام لمتغيرات البحث وثانيهما اختبار علاقات الارتباط والانحدار واختبار صحة الفرضيات .

اولا: وصف عام لمتغيرات البحث

البعد الاول: اللاتأكد

يتكون هذا البعد من ثلاثة متغيرات فرعية وهي (اللاتأكد الاستراتيجي ،اللاتأكد الهيكلي ،اللاتأكد الوظيفي) وحصل هذا البعد على متوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (0.60) مما يدل ايضا على الانسجام وعدم التشتت بين افراد عينة البحث وهو متوسط حسابي عالي يشير الى معرفة عينة البحث لأوجه التأكد بخصوص الاعمال التي تقوم بها دوائرهم وكذلك معرفة الادوار والمهام التي سوف يقومون بها مستقبلا .وحصل اللاتاكد الوظيفي على اعلى متوسط حسابي بلغ (3.82) وانحراف معياري (0.69) ويليه اللاتاكد الهيكلي بمتوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (0.77) والاخير هو اللاتاكد الاستراتيجي بمتوسط حسابي (3.29) وانحراف معياري(0.84) .ويشير ذلك الى وجود فهم جيد للبيئة الداخلية والاتجاهات الحالية افضل من البيئة الخارجية والاتجاهات المستقبلية .

1-اللاتاكد الاستراتيجي

جرى قياس اللاتاكد الاستراتيجي على مستوى المنظمة ، الذي يجسد قدره المنظمة على الديمومة وتلبية الاحتياجات ، وطبيعة بيئة الأعمال التي ستواجهها المنظمة ، وجود رؤية واضحة أو توجه استراتيجي من خلال أربع فقرات وقد حقق هذا البعد وسطاً حسابياً اجمالياً بلغ (3.29) وانحراف معياري اجمالي (0.84)، وكانت جميع التكرارات بين متأكد وحالة ضبابية مما يدل على فهم عينة البحث لأنماط عمل دوائرهم ،وقدرتها على فهم بيئتها الخارجية وطبيعة ،رؤية ورسالة واهداف الدائرة ،ووضوح الاتجاه المستقبلي الذي ستقوم به وكما مبين في الجدول (3)

جدول (3) يوضح الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات للاتاكد الاستراتيجي

البعد	الفقرات		درجة التأكد					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
			متأكد بشكل كبير	متأكد	حالة ضبابية	غير متأكد	غير متأكد تماما			
اللاتاكد الاستراتيجي	1	ت	17	72	50	33	8	3.32	1.02	1.04
		%	9.4	40	27.8	18.3	4.4			
	2	ت	15	57	63	34	11	3.17	1.03	1.06
		%	8.3	31.7	35	18.9	6.1			
	3	ت	25	66	44	38	7	3.36	1.08	1.17
		%	13.9	36.7	24.4	21.1	3.9			
	4	ت	23	71	44	26	16	3.33	1.14	1.31
		%	12.8	39.4	24.4	14.4	8.9			
اجمالي اللاتاكد الاستراتيجي								3.29	0.84	0.71

حققت الفقرة الثالثة نسبة اجابات (50.6%) بين (متأكد بشكل كبير) و(متأكد) وهي اعلى نسبة اجابات من قبل عينة البحث وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.36) والانحراف المعياري (1.08) ويشير الى تأكد افراد العينة على قدرة الدائرة على تحليل وادراك البيئة الخارجية التي تعمل في محيطها. وحققت الفقرة الثانية نسبة اجابات (40 %) بين (متأكد بشكل كبير) و(متأكد) وهي اقل نسبة اجابات من قبل عينة البحث، في هذا البعد وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.17) والانحراف المعياري (1.03) ويدل هذا على ان عينة البحث تميل الى الحالة الضبابية اكثر من حالة التأكد بخصوص الاتجاه المستقبلي الذي ستقوم الدائرة باتباعه، على الرغم من ان هذه الفقرة قد حققت مستوى تأكد جيد وهذه دلالة على ان العينة كانت عارفة لآليات العمل في دوائرها وتمتلك رؤية ورسالة واهداف تعمل في مضمونها.

2-اللاتاكد الهيكلي

يميل مقياس هذا البعد الى التوجه نحو مستوى الشعب والاقسام الخاصة بالدائرة ،واللاتاكد الناتج نتيجة التغيرات في اساليب العمل الداخلية في المنظمة والهيكل التنظيمي لها، ويتكون هذا البعد من اربع فقرات وكانت مجمل التكرارات بين متأكد بشكل كبير ومتأكد وحالة ضبابية وقد حقق هذا البعد اجمالي متوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري(0.77) وهو متوسط حسابي مرتفع نتيجة وضوح الاجراءات في تحديد الحاجة للأقسام ووضوح سلسة الاوامر والادوار والوظائف ومساهمة الاقسام في تحقيق اهداف الدائرة وكما موضح في الجدول(4)

الجدول(4) يوضح الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات للاتاكد الهيكلي

البعد	الفقرات		درجة التأكد					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
			متأكد بشكل كبير	متأكد	حالة ضبابية	غير متأكد	غير متأكد تماما			
اللاتاكد الهيكلي	1	ت	45	93	27	11	4	3.91	0.92	0.84
		%	25	51.7	15	6.1	2.2			
	2	ت	30	95	34	18	3	3.73	0.91	0.84
		%	16.7	52.8	18.9	10	1.7			
	3	ت	24	77	41	31	7	3.44	1.05	1.1
		%	13.3	42.8	22.8	17.2	3.9			
	4	ت	38	75	41	20	6	3.66	1.04	1.07
		%	21.1	41.7	22.8	11.1	3.3			
اجمالي اللاتاكد الهيكلي								3.69	0.77	0.59

حققت الفقرة الاولى نسبة اجابات بين عينة البحث (76.7%) بين (متأكد بشكل كبير ومتأكد) اذ كانت عينة البحث متأكدة من ان دوائرها قادرة على ان تشخص الحاجة الى الاقسام والشعب وبلغ المتوسط الحسابي (3.91) والانحراف المعياري (0.92) وهو اعلى متوسط حسابي في هذا البعد وكذلك يدل الانحراف المعياري على نسبة التشتت قليلة جدا حيث تركزت الاجابات في اتجاه واحد والفهم الكامل من قبل العينة لاتجاهات الدائرة .وحققت الفقرة الثالثة نسبة اجابات (56.1%) بين (متأكد بشكل كبير) و(متأكد) اذ كانت العينة متأكدة من وجود وضوح في ادوار ووظائف العمل في دوائرهم ، وحققت اقل متوسط حسابي (3.44) وانحراف معياري(1.05) ومما يشير الى التشتت في الاجابات في هذا البعد على الرغم من ان الجميع متأكد من دوره وظائفه في العمل لكن تبقى هناك نسبة غير متأكدة نتيجة صعوبة التكهن بالمستقبل .وجد ذلك واضحاً من استحداث بعض الشعب اذ لوحظ استحداث شعبة الجودة في مديرية حماية وتحسين البيئة الفرات الاوسط وارتباطها المباشر بالمدير واستحداث شعبة مراكز الاقضية في مديرية مجاري بابل للحاجة الى تلك الشعبة .

3- اللاتاكد الوظيفي

تم قياس هذا البعد على مستوى الموظفين انفسهم وكيفية محاولة تعاملهم مع اللاتاكد المتعلق بفرص الترقية وضرورة تعلم مهارات جديدة لتغيير في مواقعهم الوظيفية والتقدم الذي يمكن تحقيقه من خلال عملهم ويتكون هذا البعد من اربع فقرات وحقق هذا البعد متوسطاً حسابياً اجمالياً بلغ (3.82) وانحراف معياري (0.69) وحقق هذا البعد اعلى متوسط واقل انحراف معياري مقارنة بالإبعاد الاخرى للاتاكد وهذا يدل على ان اصحاب عينة البحث كانت اجاباتهم مركزة وبشكل كبير مما يوحي بمعرفتهم لمستقبلهم الوظيفي ودورهم الايجابي في العمل وكما موضح بالجدول (5)

الجدول (5) يوضح الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات للاتاكد الوظيفي

النمط	الفقرات		درجة التأكد					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
			متأكد بشكل كبير	متأكد	حالة ضبابية	غير متأكد	غير متأكد تماما			
اللاتاكد الوظيفي	1	ت	92	60	11	14	3	4.24	0.99	0.98
		%	51.1	33.3	6.1	7.8	1.7			
	2	ت	60	80	20	14	6	3.97	1.03	1.06
		%	33.3	44.4	11.1	7.8	3.3			
	3	ت	47	78	34	18	3	3.82	0.99	0.97
		%	26.1	43.3	18.9	10	1.7			
	4	ت	19	63	53	33	12	3.24	1.08	1.17
		%	10.6	35	29.4	18.3	6.7			
اجمالي اللاتاكد الوظيفي								3.82	0.69	0.48

وحققت الفقرة الاولى نسبة اجابات (84.4 %) بين (متأكد بشكل كبير ومتأكد) وهذا يدل على ان العينة كانت متأكدة من ان هناك ضرورة لتعلم مهارات جديدة ومن خلال حرص دوائرهم على اقامة دورات تدريبيه وبشكل مستمر لتنمية القدرات، لدا موظفيها ودورها الايجابي بالنسبة لهم ،وحققت هذه الفقرة اعلى متوسط حسابي وانحراف معياري (4.24) و(0.99) .وحققت الفقرة الرابعة اقل نسبة اجابات بلغت (45.6%) بين (متأكد بشكل كبير ومتأكد) الرغم من تحقيق هذه الفقرة اقل متوسط حسابي في هذا البعد بلغ (3.24) وانحراف معياري (1.08) يبقى مستوى الاجابات والتأكد عالياً الا ان قسم من الاجابات كانت لديها حالة ضبابية بالنسبة لمعرفة العاملين للتقدم الذي يمكن تحقيقه في الدائرة . واثناء المعايشة الميدانية للدوائر لوحظ مشاركة اغلب الدوائر الخدمية في المحافظة بدورات مشتركة في مركز تدريب بابل لتطوير اداءها الوظيفي وبشكل دوري اثناء السنة .

البعد الثاني /المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي

ويشمل هذا البعد اربعة متغيرات وهي (الارادة السياسية ،الالتزامات القانونية ،قدرة المنظمات البيئية والتثقيف والتوعية البيئية) ومن خلال هذه الابعاد يتم قياس المتطلبات العامة لتبني التقييم البيئي الاستراتيجي ،من خلال اجابات عينة البحث ومدى اتفاقهم على ضرورة وجود هذه الابعاد لنجاح تبني التقييم البيئي الاستراتيجي، وحقق هذا البعد متوسطاً حسابياً اجمالياً (3.46) وانحرافاً معيارياً (0.72) وتباين (0.52) ومما يدل على ان افراد العينة متفقون وبنسبة جيدة على الاجابات الخاصة بالمتطلبات العامة والتركيز بالإجابات، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري وقد حقق البعد (التثقيف والتوعية البيئية) اعلى متوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري(0.91) وتباين(0.83) يليه بالمتربة الثانية (قدرة المنظمات البيئية) وقد حقق متوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري(0.85) وتباين(0.73) وبالمرتبة الثالثة (الالتزامات القانونية) وحققت متوسط حسابي(3.46) وانحراف معياري(0.84) وتبايناً(0.71) وبالمرتبة الرابعة والاخيرة (الارادة السياسية) وبمتوسط حسابي (3.07) وانحراف معياري (0.92) وتباين(0.85) وفيما يلي النتائج المتحققة من الابعاد الرئيسية للمتطلبات العامة

1-الارادة السياسية

تم قياس هذا البعد لأهمية وجوده للمتطلبات العامة لما يمثله من توجهات السياسية واحكام وكذلك لبيان الدعم السياسي والحكومي والالتزام من قبل الدوائر المعنية لتبني التقييم البيئي الاستراتيجي وتفترض الإرادة السياسية التزاماً بتوفير الموارد اللازمة لإجراء وتنفيذ التقييم البيئي الاستراتيجي والاتفاق حول الأدوار والمسؤوليات والمساءلة فيما يتعلق بالبيئة وحقق هذا البعد متوسط حسابي (3.07) وانحراف معياري (0.92) وتباين (0.85) ويتكون هذا البعد من خمس فقرات حققت نسبة اجابات مختلفة وكما موضح بالجدول (6)

الجدول (6) يوضح الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لبعد الارادة السياسية

المتطلبات العامة	الفقرات		درجة التوافق					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
			أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق تماما			
الارادة السياسية	1	ت	8	44	52	52	24	2.78	1.1	1.2
		%	4.4	24.4	28.9	28.9	13.3			
	2	ت	15	51	48	52	14	3.01	1.11	1.22
		%	8.3	28.3	26.7	28.9	7.8			
	3	ت	15	61	49	42	13	3.13	1.09	1.19
		%	8.3	33.9	27.2	23.3	7.2			
	4	ت	26	57	35	46	16	3.17	1.22	1.48
		%	14.4	31.7	19.4	25.6	8.9			
	5	ت	26	62	38	41	13	3.26	1.17	1.38
		%	14.4	34.4	21.1	22.8	7.2			
اجمالي الارادة السياسية								3.07	0.92	0.85

وحققت الفقرة الخامسة اعلى نسبة اجابات (48.8%) بين (أتفق تماما وأتفق) ومتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري(1.17) حيث كانت اجابات عينة البحث حول هذه الفقرة نتيجة الاهتمام المباشر من قبل اصحاب العينة بضرورة وضع اولويات للقضايا البيئة عند صنع القرار وهذا يؤكد الدراية والارادة بضرورة تبني التقييم البيئي الاستراتيجي. وحققت الفقرة الاولى اقل نسبة اجابات (28.8%) بين (أتفق وأتفق تماما) ومتوسط حسابي (2.78) وانحراف معياري (1.10) وقد حققت اعلى نسبة اجابات (42.2%) بين (لا أتفق تماما ولا اتفق) ونلاحظ الاجابات تقترب من المحايدة نتيجة تباين في اراء عينة البحث حول وجود الدعم السياسي المناسب لممارسات التقييم البيئي الاستراتيجي 0واثناء البحث والتقصي والمقابلات تبين وجود توجه لدى وزارة البيئة نحو التنمية المستدامة من خلال استحداث شعبة التنمية المستدامة واصدار تعليمات خاصة بالاستدامة البيئية .

2- الالتزامات القانونية :

تم قياس هذا للتعرف على الالتزامات القانونية وكفايتها ووجودها في التشريعات والإرشادات واللوائح والتعليمات المتعلقة بالبيئة التي هي أساس تبني التقييم البيئي الاستراتيجي. وقد حقق اجمالي متوسط حسابي (3,46) وانحراف معياري(0.84) وتباين (0.71) ويتكون هذا البعد من ثلاثة فقرات وكما موضح في الجدول (7)

الجدول (7) يوضح الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لبعد الالتزامات القانونية

المتطلبات العامة	الفقرات		درجة التوافق					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
			أتفق تماما	اتفق	محايد	لا أتفق	لاأتفق تماما			
الالتزامات القانونية	1	ت	26	86	40	25	3	3.59	0.96	0.91
		%	14.4	47.8	22.2	13.9	1.7			
	2	ت	19	59	56	40	6	3.25	1.02	1.05
		%	10.6	32.8	31.1	22.2	3.3			
	3	ت	29	73	49	22	7	3.53	1.03	1.06
		%	16.1	40.6	27.2	12.2	3.9			
اجمالي الالتزامات القانونية								3.46	0.84	0.71

وقد حققت الفقرة الاولى اعلى نسبة اجابات (62.2%) بين (أتفق تماما وأتفق) ومتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (0.96) وكانت اراء العينة حول السعي نحو تحديد ادوار الزامية للتقييم البيئي الاستراتيجي دلالة على اهمية هذه الفقرة التي هي اساس التقييم البيئي الاستراتيجي وفهمهم لها0وقد حققت الفقرة الثانية اقل نسبة اجابات (43.4%) ومتوسط حسابي (3.25) وانحراف معياري(1.02) وهذا يعني ان بعض افراد عينة البحث لا يؤمنون بكفاية التطبيقات القانونية لتبني التقييم البيئي الاستراتيجي اثناء الزيارات الميدانية مع الدوائر المختلفة ولاسيما دائرة البيئة ومعرفة اغلب القانونين البيئية المعمول بها كان من ابرزها القانون البيئي رقم 27 لسنة 2009 الذي يعد المرجع الاساسي لهم. وتعليمات بخصوص الاثر البيئي التي يتم العمل بموجبها وكذلك تبين حصول دائرة المجاري على انذار من دائرة البيئة من جراء التجاوزات على شط الحلة. ومطالبة رسمية بإغلاق محطات الامطار وتشغيلها فقط في موسم الامطار وتم العمل بذلك حاليا.

3- قدرة المنظمات البيئية

ضمن هذا البعد تم تقييم مدى قدرة الدوائر التنظيمية وجاهزيتها على إدارة التأثيرات البيئية غير المؤكدة أوغير المتوقعة وتحديد القدرة التنظيمية ، وضع سياق للإجراءات على مستويات أدنى ومدى ووضوح المسؤوليات على مستوى الإدارات المختلفة وعبر المنظمات والدعم المقدم لها في هذا المجال .وحقق هذا البعد على متوسط حسابي(3.60) وانحراف معياري (0.85) وتباين (0.73) وكما موضح في الجدول (8)

الجدول (8) يوضح الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لبعد قدرة المنظمات البيئية

المتطلبات العامة	الفقرات		درجة التوافق					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
			أتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا أتفق تماما			
قدرة المنظمات البيئية	1	ت	31	81	40	22	6	3.61	1.02	1.03
		%	17.2	45	22.2	12.2	3.3			
	2	ت	37	65	41	33	4	3.54	1.08	1.17
		%	20.6	36.1	22.8	18.3	2.2			
	3	ت	30	77	45	23	5	3.58	1	1.01
		%	16.7	42.8	25	12.8	2.8			
	4	ت	42	74	38	18	8	3.69	1.07	1.15
		%	23.3	41.1	21.1	10	4.4			
اجمالي قدرة المنظمات البيئية								3.6	0.85	0.73

وقد حققت الفقرة الرابعة اعلى نسبة اجابات بلغت (64.4%) ومتوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (1.07) وكان جميع اراء العينة متفقون وبشكل كبير على وجود الخبرة الفنية اللازمة لإدارة القضايا البيئية وهذا التأكد ناتج من توافر اختصاصات بيئية ومهنية ضمن عينة البحث حيث لديهم القدرة على تبني التقييم البيئي الاستراتيجي .وقد حققت الفقرة الثانية اقل نسبة اجابات (56.7%) بين (أتفق تماما واتفق) وهذه اقل نسبة ضمن فقرات هذا البعد ومتوسط حسابي (3.54) وانحراف معياري (1.08) وكانت اراء افراد العينة واضحة بخصوص تطوير نظام التخطيط المتكامل للبيئة وكذلك بلغت نسبة اجابات (20.5%) بين (لا أتفق ولا أتفق تماما) وهذه النسبة قليلة غير متفقة بخصوص العمل على تطوير نظام التخطيط المتكامل للبيئة 0 وبعد الاطلاع على عمل دوائر البلدية والبلديات تبين ان لديها شعب بيئة خاصة وتعمل بموجب التعليمات وبالتنسيق مع دوائر البيئة في المحافظة وكذلك تبين وجود دراسات وبحوث في المجال البيئي منها دراسة على الواقع البيئي على جدول القاسم ودراسة اخرى لأبراج الهواتف على صحة الانسان فضلا عن الى دورة على التجاوزات على شط الحلة مع الدوائر المعنية .

4-التثقيف والتوعية البيئية :

يتجه هذا البعد المهم للقياس المعرفي للبيئة والتوعية بالقضايا البيئية والتحديات المرتبطة بها ، ونشر الوعي البيئي في المجتمع ،وحقق هذا البعد اعلى متوسط حسابي اجمالي بين الابعاد الاخرى بلغ (3.69) وانحراف معياري (0.91) وتباين (0.83) مما يدل على ثقافة مجتمع عينة البحث واهتمامهم بالبيئة وتكون هذا البعد من ثلاثة فقرات وكما موضح في الجدول (9)

الجدول (9) يوضح الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات لبعد التثقيف والتوعية البيئية

المتطلبات العامة	الفقرات		درجة التوافق					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
			أتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لاأتفق تماما			
التثقيف والتوعية البيئية	1	ت	30	68	59	16	7	3.54	0.99	0.99
		%	16.7	37.8	32.8	8.9	3.9			
	2	ت	38	74	42	19	7	3.65	1.05	1.1
		%	21.1	41.1	23.3	10.6	3.9			
	3	ت	62	68	24	20	6	3.89	1.1	1.22
		%	34.4	37.8	13.3	11.1	3.3			
اجمالي التثقيف والتوعية البيئية								3.69	0.91	0.83

وقد حققت الفقرة الثالثة اعلى نسبة اجابات (72.2%) بين (أتفق تماما واتفق) ومتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (1.10) وكانت اجابات عينة البحث واضحة حول نشر الوعي البيئي في المجتمع مما يدل عل تنامي الوعي البيئي وازدياده في المجتمع واهميته بالنسبة لهم .

وقد حققت الفقرة الاولى اقل نسبة اجابات (54.5%) بين (أتفق تماما واتفق) في هذا البعد ومتوسط حسابي(3.54) وانحراف معياري (0.99) ويدل ذلك على ان عينة البحث كانت اجاباتها عالية حول الاتفاق حول مخرجات ونتائج التقييم البيئي الاستراتيجي لمعرفتهم به وبمخرجاته واهميته بالنسبة للبيئية والتنمية المستدامة. اثناء اللقاء مع الاقسام المعنية والاستفسار عن التوعية البيئية تبين قيام دائرة البيئة بالاشتراك مع الدوائر الماء والمجاري والبلدية والبلديات ودوائر اخرى (اسبوع البيئة في سنة) وكذلك حملات التوعية البيئة التي تقوم بها دائرة البيئة مع المدارس وهذا دليل على حرص البيئة على هذا الجانب فضلا عن هناك احتفاليات تقام في دائرة البيئة منها يوم البيئية العالمي ويوم مكافحة التصحر واليوم العالمي للتنوع الاحيائي .

ثانيا:اختبار علاقات الارتباط والانحدار واختبار صحة الفرضيات

وقبل البدء باختبار أية فرضية من الفرضيات الرئيسة الخاصة بالبحث يجب اجراء، اختبار علاقات الارتباط والتأثير بين اجمالي الابعاد الرئيسة ومن ثم بعد ذلك يتم اجراء اختبار علاقات الارتباط، والتأثير، بين المتغيرات لإثبات واختبار صحة الفرضيات. باستعمال تحليل (Spearman)،والانحدار الخطي البسيط

1- علاقات الارتباط بين اللاتاكد والمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي

من الشكل(2) توجد علاقة ارتباط معنوية ايجابية (0.380**) بين اللاتاكد والمتطلبات العامة ومن هذه النتائج نلاحظ ضعف علاقة اللاتاكد بالمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي .

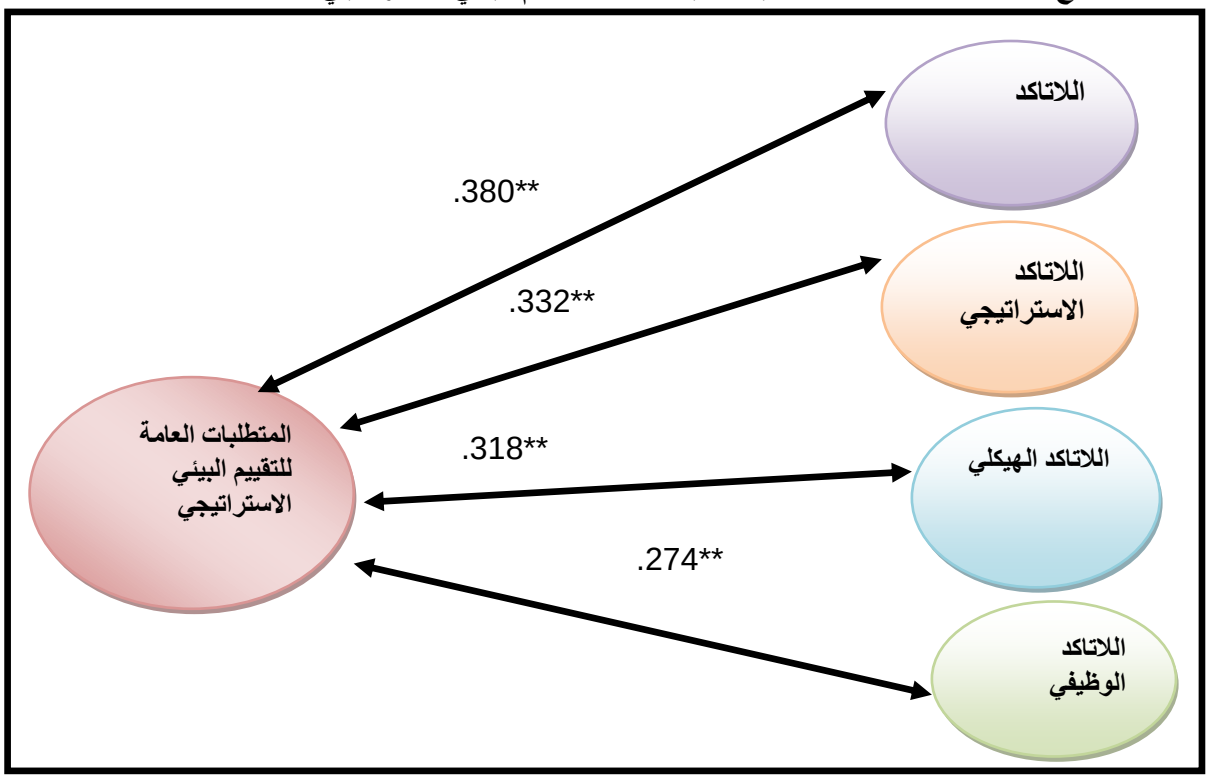

الجدول (10) تأثير ابعاد اللاتاكد في المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي

المتغير المستقل اللاتاكد	Unstandardized coefficients		قيمة (t) المحسوبة	Sig	معامل التحديد R^2	قيمة (F) المحسوبة	قيمة p	المتغير المعتمد
اللاتاكد	a	1.63	5.522	0.000	0.18	39.666	0.000	المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي
	β	0.51	6.298	0.000				
اللاتاكد الاستراتيجي	a	2.45	12.053	0.000	0.13	26.359	0.000	
	β	0.13	5.134	0.000				
اللاتاكد الهيكلي	a	2.34	9.309	0.000	0.10	20.638	0.000	
	β	0.303	4.543	0.000				
اللاتاكد الوظيفي	a	2.17	7.558	0.000	0.11	21.009	0.000	
	β	0.34	4.584	0.000				

تأثير اللاتاكد على المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي :

من خلال الجدول (9) يتبين لنا ان قيمة معامل التحديد بالنسبة للاتاكد بلغت (0.18)، بمعنى ان اللاتاكد يسهم في ايضاح 18% من المتطلبات العامة، وبلغت قيمة (F) المحسوبة 39.666 عند مستوى معنوية (0.000)، بمعنى ان (F) المحسوبة اكبر من (F) الجدولية أي ان اللاتاكد يؤثر وبشكل إيجابي في المتطلبات العامة . وقيمة الثابت (a) في المعادلة (1.63)، بمعنى عندما يكون اللاتاكد مساوياً للصفر فالمتطلبات العامة لن تقل عن هذه القيمة. وكذلك بلغت قيمة (β) (0.51) ، بمعنى ان التغير بمقدار وحدة واحدة في اللاتاكد يؤدي إلى تغير في المتطلبات العامة بمقدار هذه القيمة. وقيمة (t) المحسوبة (6.298) عند مستوى معنوية (0.000) بمعنى ان (t) المحسوبة اكبر من (t) الجدولية والبالغة (1.960)، والتي تعكس أهمية دور اللاتاكد بالنسبة للمتطلبات العامة .

2- اختبار صحة العلاقات الارتباط والتأثير لفرضيات البحث

أ- اختبار الفرضية الفرعية الاولى توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين اللاتاكد الاستراتيجي والمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي

ومن خلال الشكل (2) يتبين وجود علاقة ارتباط معنوية ايجابية (**0.332) بين اللاتاكد الاستراتيجي والمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي ومن خلال النتائج تظهر ان علاقة الارتباط هذه هي الاعلى من بين الابعاد الاخرى للاتاكد من ناحية الارتباط مع المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي. وعلى الرغم من معنوية كل علاقات الارتباط الا انه لم تكون علاقات ارتباط قوية .

ولمعرفة تأثير كل من اللاتاكد على المتطلبات العامة نستعمل تحليل الانحدار الخطي لمعرفة مقدار التأثير وكما موضحة النتائج في الجدول (9)

تأثير اللاتاكد الاستراتيجي على المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي :

ومن خلال الجدول (9) يظهر ان قيمة معامل التحديد بالنسبة للاتاكد الاستراتيجي بلغت (0.13)، بمعنى ان اللاتاكد الاستراتيجي يساهم في ايضاح 13% من المتطلبات العامة، وبلغت قيمة (F) المحسوبة 26.359 عند مستوى معنوية (0.000) بمعنى ان (F) المحسوبة اكبر من (F) الجدولية أي ان اللاتاكد الاستراتيجي يؤثر بشكل إيجابي في المتطلبات العامة .

وقيمة الثابت (a) في المعادلة (2.45)، بمعنى عندما يكون اللاتاكد الاستراتيجي مساوياً للصفر فالمتطلبات العامة لن تقل عن هذه القيمة. وبلغت قيمة (β) (0.13) ، بمعنى ان التغير بمقدار وحدة واحدة في اللاتاكد الاستراتيجي يؤدي إلى تغير في المتطلبات العامة بمقدار هذه القيمة. وبلغت قيمة (t) المحسوبة (5.134) عند مستوى معنوية (0.000) بمعنى ان (t) المحسوبة اكبر من (t) الجدولية والبالغة (1.960)، والتي تعكس أهمية متغير اللاتاكد الاستراتيجي بالنسبة للمتطلبات العامة . ومن خلال نتائج الارتباط والتأثير هذه تتأكد صحة الفرضية

ب- الفرضية الفرعية الثانية توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين اللاتاكد الهيكلي والمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي

ومن خلال الشكل (2) يتبين وجود علاقة ارتباط معنوية ايجابية (**0.318) بين اللاتاكد الهيكلي والمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي وتأتي هذه علاقة الارتباط هذه بالمترتبة الثانية من ناحية ارتباطها بالمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي.

تأثير اللاتاكد الهيكلي في المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي :

من خلال الجدول (9) يتبن لنا ان قيمة معامل التحديد بالنسبة للاتاكد الهيكلي بلغت (0.10) بمعنى ان اللاتاكد الهيكلي يسهم في ايضاح 10% من المتطلبات العامة، وبلغت قيمة (F) المحسوبة 20.638عند مستوى معنوية (0.000)، بمعنى ان (F) المحسوبة اكبر من (F) الجدولية أي ان اللاتاكد الهيكلي يؤثر بشكل إيجابي في المتطلبات العامة . وبلغت قيمة الثابت (a) في المعادلة (2.34)، بمعنى عندما يكون اللاتاكد الهيكلي مساوياً للصفر فالمتطلبات العامة لن تقل عن هذه القيمة. وبلغت قيمة (β) (0.303) ، بمعنى ان التغير بمقدار وحدة واحدة في اللاتاكد الهيكلي يؤدي إلى تغير في المتطلبات العامة بمقدار هذه القيمة. وبلغت قيمة (t) المحسوبة (4.543) عند مستوى معنوية (0.000) بمعنى ان (t) المحسوبة اكبر من (t) الجدولية والبالغة (1.960)، والتي تعكس أهمية متغير اللاتاكد الهيكلي بالنسبة للمتطلبات العامة. ومن خلال نتائج الارتباط والتأثير هذه تتأكد صحة الفرضية

ج- الفرضية الفرعية الثالثة توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين اللاتاكد الوظيفي والمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي

ومن خلال الشكل (2) يتبين وجود علاقة ارتباط معنوية ايجابية (** 0.274) بين اللاتاكد الوظيفي والمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي ونستنتج ايضا ان هذا الارتباط هو الاقل من ناحية الارتباط بالمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي مقارنة بالأبعاد الاخرى للاتاكد .

تأثير اللاتاكد الوظيفي على المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي :

ومن خلال الجدول (9) يظهر ان قيمة معامل التحديد بالنسبة للاتاكد الوظيفي بلغت (0.11) بمعنى ان اللاتاكد الوظيفي يسهم في تفسير 11% من المتطلبات العامة، وبلغت قيمة (F) المحسوبة(21.009)عند مستوى معنوية (0.000)، بمعنى ان (F) المحسوبة اكبر من (F) الجدولية أي ان اللاتاكد الوظيفي يؤثر بشكل إيجابي في المتطلبات العامة .

وبلغت قيمة الثابت (a) في المعادلة (2.17)، بمعنى عندما يكون اللاتاكد الوظيفي مساوياً للصفر فالمتطلبات العامة لن تقل عن هذه القيمة. وبلغت قيمة (β) (0.34) ، بمعنى ان التغير بمقدار وحدة واحدة في اللاتاكد الوظيفي يؤدي إلى تغير في المتطلبات العامة بمقدار هذه القيمة. وبلغت قيمة (t) المحسوبة (4.584) عند مستوى معنوية (0.000) بمعنى ان (t) المحسوبة اكبر من (t) الجدولية والبالغة (1.960) ، والتي تعكس أهمية متغير اللاتاكد الوظيفي بالنسبة للمتطلبات العامة. ومن خلال نتائج الارتباط والتأثير هذه تتأكد صحة الفرضية.

المحور الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- حققت افراد عينة البحث حالة نضج مرتفعة في التعامل مع اللاتاكد الوظيفي بالمقارنة مع الابعاد الاخرى للاتاكد والذي يعكس سيطرة افراد عينة البحث على متغيرات بيئة العمل وقدرتهم على مواجهة تغيرات الادوار وتعلم المهارات التي تحتاجها الوظائف

2- لم يتمكن افراد عينة البحث من الوصول باللاتاكد الاستراتيجي الى حالة متقدمة من الفهم بالمقارنة مع الابعاد الاخرى والسبب في ذلك يعود الى الافتقار الى ممارسات التحليل الاستراتيجي والتفكير الاستراتيجي التي تنعكس بوجود قدرة على وضع مسارات مستقبلية وادراك وتحليل البيئة الخارجية .

3- بسبب ارتباط المتطلبات بالبيئة الخارجية فالعنصر الاكثر تأثير من عناصر اللاتاكد الاستراتيجي اذ يميل هذا العنصر بالتعامل مع متطلبات البيئة الخارجية وتطوير رؤى واتجاهات مستقبلية .

4- يمتلك بعد اللاتاكد الوظيفي امكانية تحقيق تأثير تفوق ابعاد اللاتاكد الاخرى والسبب في ذلك يرجع الى ارتباط هذا البعد بالموظف نفسه والادوار التي يقوم بها لذلك فهو اكثر وضوحا بالنسبة لعينة البحث بالمقارنة مع الابعاد الاخرى التي تكون اقل وضوحا بسبب عد القدرة على السيطرة عليها.

5- بين اللاتاكد الاستراتيجي والوظيفي يظهر دائما اللاتاكد الهيكلي من حيث امكانية تحقيق دور لتبني متطلبات التقييم البيئي الاستراتيجي العامة وهو يعكس حالة منطقية من التدرج في قدرة عينة البحث على التعامل مع اللاتاكد لذلك فان الاقسام وسلسة الامر ووضوح الادوار تحقق دوراً في تبني المتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي

6- امكانية تبني جيدة للمتطلبات العامة للتقييم البيئي الاستراتيجي من خلال ما تم تحقيقه من قناعات مرتفعة لأفراد عينة البحث والسبب في ذلك يرجع الى انه توجه معاصر يسهم في تعزيز الاداء وتطوير العمل .

7- تبين من خلال البحث وجود تفاوت في توجهات دوائر العينة نحو تفعيل بعض القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة وسعيها لمحاولة تطوير خطة بيئية لتطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي.

ثانيا: التوصيات

بعد الاطلاع على اهم نتائج واستنتاجات البحث وجب تقديم اهم التوصيات المهمة والتي ينبغي الاخذ بها بوصفها مهمة لإكمال مسيرة البحث العملي :

1- ضرورة عمل عينة البحث على تطوير منهج واسلوب يمكنه من مواجهة عوامل البيئة الخارجية وجعل متغيراتها جزء من فهم الادارة من اجل تمكين عينة البحث في التعامل مع اللاتاكد وذلك من اجل تفعيل الممارسات الاتية

أ-الاهتمام بالتحليل الاستراتيجي للبيئة والاستشراف المستقبلي وصياغة السيناريوهات المستقبلية.

ب-اقامة ورش لمناقشة القضايا الاستراتيجية للمنظمة وتعزيز الحوار الاستراتيجي وتنمية التفكير الاستراتيجي لدى افرادها.

ج-اقامة دورات تدريبية في كيفية ادارة الازمات في المنظمة .

2-ضرورة العمل على تفعيل ممارسات الادارة الاستراتيجية في دوائر عينة البحث والاستفادة من الخبرات المتاحة في هذا المجال وتعزيز مجالات التكامل مع التوجهات البيئية والاستدامة

3- ضرورة وضع قوانين وتشريعات الزامية لتعزيز قانون حماية البيئية رقم 27 لسنة 2009 وعدم الاكتفاء بإصدار التعليمات فقط تغطي المجالات التالية :

أ-الاثر البيئي ب-التقييم البيئي الاستراتيجي ج-الاستدامة البيئية

4- ضرورة الافادة من الخبرات المتخصصة في المجال البيئي المتوفرة في دوائر العينة وتشكيل فريق عمل بيئي لأعضاء منتدبون من كافة دوائر المحافظة ودائرة البيئة للبدء برسم خارطة طريق للتقييم البيئي الاستراتيجي تعمل على تحديد الاتي:

أ-الامكانيات المتاحة في الدوائر ب-المعوقات التي من الممكن ان تؤثر في عملية التنفيذ ج-حصر المشاكل البيئية التي تعاني منها المحافظة.

5- ضرورة تبني التقييم البيئي الاستراتيجي بوصفه الدعامة الاساسية في الحفاظ على البيئة في مختلف المجالات ومن خلال:
أ-البدء بإصدار التشريعات والقوانين الخاصة بالتقييم البيئي الاستراتيجي
ب-اعداد دليل اجراءات العمل النموذجية للتقييم البيئي الاستراتيجي يوزع على جميع دوائر الوزارة .
ج-اقامة ورش لمناقشة العقبات امام تنفيذ التقييم البيئي الاستراتيجي في الوزارة
6- النهوض بالواقع البيئي وزيادة التوعية البيئية في مختلف مفاصل الوزارة واقامة برامج توعية تشجع الافراد العاملين بمختلف الدوائر على الاهتمام بالجانب البيئي من خلال:
أ- يوم البيئة ب- الحملات الاعلانية ج- توزيع الملصقات
7-ادراج مشروع التقييم البيئي الاستراتيجي ضمن المشاريع المهمة التي ينبغي تنفيذها في الوزارة من خلال توفير كافة المستلزمات اللازمة المادية والفنية واصدار التعليمات المناسبة لتنفيذه.

المصادر

1.Beckman, C. M.& Haunschild, P. R. and Phillips, D. J. (2004) 'Friends or Strangers? Firm-Specific Uncertainty, Market Uncertainty, and Network Partner Selection', Organization Science,Vol. 15,No.3, pp. 259–275.
2.Bordia, P.& Hobman, E.& Jones, E.& Gallois, C.& Callan V. J. (2004), 'Uncertainty During Organizational Change : Types , Consequences , And Management Strategic', Journal of Business and Psychology, Vol.18, No.4, pp. 507–532.
3.Brashers, D. E. and Hogan, T. P. (2013), 'The appraisal and management of uncertainty: Implications for information-retrieval systems', Information Processing and Management, Vol.49,No.6, pp. 1241–1249.
4.Brady, J.(2005), Environmentalmanagement In Organizations The Iema Handbook, The Institute of Environmental Management and Assessment , London.
5.Bredmar, K. (2015), 'Transforming Environmental Uncertainty to Risk - Managing Risk and Management Control', Global Business and Management Research: An International Journal, Vol.7,No.3, pp. 44–55.
6.Briffett ,C.& Philip, J. O. and Mackee, J. (2003)," Towards SEA for the developing nations of Asia" , Environmental Impact Assessment Review, Vol .23 ,PP. 171–196.
7.Charlebois, S. and Camp, R. D.(2007) ,'Environmental uncertainty and vertical integration in a small business network', Journal of Enterprising Communities: People and Places in the Global Economy, Vol.1,No.3, pp. 252–267.
8.Chawla ,C.& Mangaliso, M.& Knipes, B.& Gauthier ,J. (2012), "Antecedents and implications of uncertainty in management", Journal of Management History, Vol. 18 ,No. 2, pp. 200 – 218.
9.Cheng, M. and Humphreys, Kerry A.(2016) ,'Managing strategic uncertainty The diversity and use of performance measures in the balanced scorecard, Managerial Auditing Journal, vol.31, pp. 512–534.
10. Chintakananda, A.& Mcintyre, D. P. and Chen, E. W. (2015), 'Uncertainty in Strategic Management Research : Three Unresolved Tensions', Strategic Management Review, Vol.9,No.1, pp. 55–75.

11. Daft, R. L.& Sormunen, J. and Parks, D. (1988) ,'Chief Executive Scanning, Environmental Characteristics, and Company Performance: an Empirical Study', Strategic Maiagemnenit Jouirnial, Vol.9, pp. 123–139.
12. Dalal-Clayton ,B. and Sadler ,B. (2005), "Strategic Environmental Assessment A Sourcebook and Reference Guide to International Experience", International Institute for Environment and Development, London .
13. Davey, L. H.(1997), The Use Of Strategic Environmental Assessment In The Development Of Legislation -A Framework For Nova Scotia, Canada, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Environmental Studies at Dalhousie University Halifax, Nova Scotia.
14. Ezzat ,E. & Gallal, R. & Hesham, P. (2017), "Strategic Environmental Assessment (SEA) Criteria formulation The Egyptian Case Study", International Journal of Applied Engineering, Vol. 12, No. 21 , pp. 11130-11138
15. Fasina, O. A. and Seck ,S. (2016), "Environmental Impact Assessment for Oil and Gas Projects: A Comparative Evaluation of Canadian and Nigerian Laws", A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree in Master of Laws, Electronic Thesis and Dissertation Repository, The University of Western Ontario.
16. Fischer ,T. B. & Onyango, V. (2012), "Strategic environmental assessment-related research projects and journal articles: an overview of the past 20 years", Impact Assessment and Project Appraisal, Vol. 30, No.4,PP. 253-263.
17. Fischer, T. B.(2007), "The Theory and Practice of Strategic Environmental Assessment Towards a More Systematic Approach", First published by Earthscan in the UK and USA , London.
18. Garfi ,M.& Ferrer ,M., L.& Bonoli, A. & Tondelli, S.(2011), "Multi-criteria analysis for improving strategic environmental assessment of water programmes. A case study in semi-arid region of Brazil", Journal of Environmental Management, Vol. 92, PP.665-675.
19. Geneletti ,D. (2011)," Reasons and options for integrating ecosystem services in strategic environmental assessment of spatial planning", International Journal of Biodiversity Science, Ecosystem Services & Management, Vol. 7,No.3, PP.143-149.
20. Gimpsey ,P. M. and Morgan, R. K.(2013) ,"The application of strategic environmental assessment in a non-mandatory context: Regional transport planning in New Zealand", Environmental Impact Assessment Review, Vol. 43 ,PP. 56–64.
21. Hammad, S., Jusoh, R. and Ghozali, I. (2013), 'Decentralization, perceived environmental uncertainty, managerial performance and management accounting system information in Egyptian hospitals', International Journal of Accounting & Information Management,Vol. 21, pp. 314–330.
22. Hayes, S. J. (2013), strategic assessment in england and scotland: analysing the contribution to sustainability, a thesis submitted to the university of manchester for the degree of doctor of philosophy in the faculty of humanities,

school of environment, education and development planning and environmental management.

23. Hegazy, I.(2010), Strategic Environmental Assessment And Urban Planning System In Egypt, Thesis submitted in accordance with the requirements of the University of Liverpool for the degree of Doctor of Philosophy.

24. Ketilson,S. (2011), Regional Strategic Environmental Assessment Roles and Stakes in Arctic Oil and Gas Development, A Research Thesis Submitted to the College of Graduate Studies and Research In Partial Fulfillment of the Requirements For the Degree of Masters in Environment and Sustainability , School of Environment and Sustainability University of Saskatchewan Saskatoon, Canada.

25. Kirchhoff ,D. (2011), Contributions of Strategic Environmental Assessment to planning and decision making: The case of York Region, Ontario, A thesis presented to the University of Waterloo in fulfillment of the thesis requirement for the degree of Doctor of Philosophy in Geography, Ontario

26. Organisation For Economic Co-Operation And Development(OECD)(2006), Applying Strategic Environmental Assessment, DAC Guidelines and Reference.

27. Partidário ,M. R.(2012), Strategic Environmental Assessment Better Practice Guide Methodological guidance for strategic thinking in SEA, Portuguese Environment Agency and Redes Energéticas Nacionais (REN), SA, Lisbon.

28. Priem, R. L& Love,L. G.; Shaffer, M. A. (2002), 'Executives' Perceptions of Uncertainty Sources: A Numerical Taxonomy and Underlying Dimensions', Acta Neurobiologiae Experimentalis, Vol.28,No.6, pp.725-746.

29. Qinhua ,F.& Luoping ,Z.& Huasheng, H.& Weiqi ,C.& Yuwu ,J.& Bin,C. (2006) ,"Strategic Environmental Assessment: A New Tool for Ecological Urbanization of Coastal Cities in China", Chinese Journal of Population Resources and Environment, Vol. 4,No.3, PP.45-50.

30. Reid,A.(2005), Environmental Assessment (Scotland) Bill, spice briefing, providing research and information services to the Scottish Parliament , www.scottish.parliament.uk.

31. Roura ,R. M. and Hemmings, A. D. (2011)," Realising Strategic Environmental Assessment In Antarctica", Journal of Environmental Assessment Policy and Management, Vol. 13, No. 3, pp. 483-514.

32. Royer, A. (1987), 'Uncertainty: a key characteristic of chronic illness and a major problem for managed care', In Health, Illness, and use of Care: The Impact of Social Factors, pp. 269–286.

33. Short ,Michael& Jones ,Carys& Carter ,Jeremy& Baker ,Mark & Wood ,Christopher (2004)" Current Practice in the Strategic Environmental Assessment of Development Plans in England", Regional Studies, vol.38,no.2,pp 177-190.

34. Subramaniam, N. & Collier ,P. & Phang ,M.& Burke, G. (2011) ,'The effects of perceived business uncertainty, external consultants and risk management on organisational outcomes', Journal of Accounting & Organizational Change, Vol.7,No.2, pp. 132–157.

35. Suh, W.S.& Key, S.K. and Munchus, G. (2004), 'Scanning behavior and strategic uncertainty Proposing a new relationship by adopting new measurement constructs', Management Decision, vol.42,No.8, pp. 1001–1016.
36. Tamosaitienė, J.& Kaplinski ,O.(2013)," Strategic Environmental Assessment (Sea) Of Socio-Economic Systems: A Systematic Review", Technological and Economic Development of Economy, Vol., 19,No.4,PP. 661–674.
37. Tompkins ,J. R.(2005), Organization Theory and Public Management, Wadsworth, a division of Thomson Learning, Inc., Australia.
38. Torrieri, F. and Batà ,A.(2017), Spatial Multi-Criteria Decision Support System and Strategic Environmental Assessment: A Case Study, Department of Industrial Engineering, University of Naples Federico.
39. Vecchiato, R. (2012a), 'Environmental uncertainty, foresight and strategic decision making: An integrated study', Technological Forecasting and Social Change. Elsevier Inc.,Vol. 79,No.3, pp. 436–447.
40. Vecchiato, R.(2012b), 'Strategic foresight and environmental uncertainty: a research agenda', Foresight, Vol.14,No.5, pp. 387–400.
41. Walton, G. (2009) ,'Theory, research, and practice in library management 6: Managing uncertainty through scenario planning', Library Management, vol.30, pp. 334–341.
42. Whynacht, C.R.(2014), planning a sea change: designing a robust framework for strategic environmental assessment in nova scotia ,Submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Environmental Studies at Dalhousie University Halifax, Nova Scotia.
43. Zhu, Z.& Wang, H.& Xu, H. and Bai ,H.(2010),"An Alternative Approach To Institutional Analysis In Strategic Environmental Assessment In China", Journal of Environmental Assessment Policy and Management, Vol. 12, No. 2, pp. 155-183.

The effect of uncertainty in adopting the general requirements of strategic environmental assessment /exploratory study

Abstract

The aim of the research is to demonstrate the role of uncertainty in adopting the general requirements for the strategic environmental assessment of service departments in Babil Governorate and the Environment Department. By focusing on a range of environmental problems, despite the efforts exerted to deal with the environmental problems resulting from human activities and development sectors and the various services, but it is not effective to reduce these problems, and the solutions resulting from this process are not to her Feasibility in the long term Therefore, strategic environmental assessment has emerged as a response to these challenges before taking a step in this direction and adopting the new strategic approach to dealing with environmental issues, the first thing we see before its implementation is the element of uncertainty. The sample size was 180 persons distributed in service departments in Babil Governorate and the Environment Department (Organizations water, sewage, municipal, municipalities, urban planning, environment) The most important results are the possibility of a good adoption of the strategic environmental assessment through the achievement of high convictions of the members of the research sample in each of the general requirements of the strategic environmental assessment and the reason is that it is a contemporary approach contributes to enhance the performance and development of work The most important recommendations for the research are the need to adopt the strategic environmental assessment as the mainstay in preserving the environment in various fields, promoting the environmental reality, raising environmental awareness in different aspects of the ministry and establishing awareness programs that encourage people working in various departments to take care of the environmental aspect and the need to develop environmental departments and divisions as a first step in service departments in Babil Governorate that impoverish these sections and divisions.

Key word: Strategic uncertainty, Structural uncertainty, job-related uncertainty, general requirements of the SEA